الحماية الدولية للغة العربية في ضوء القانون الدولي العام
(الوضع القانوني، التحديات، والآفاق المستقبلية)

The International Protection of the Arabic Language in Light of Public International Law: Legal Status, Challenges, and Future Prospects

د. محمد فؤاد محمد عبدالمجيد عثمان

Mohamed Fouad Mohamed Abdel-Majeed Othman

dr.mohamedfouad.law@gmail.com

قسم القانون الدولي العام – كلية الحقوق

جامعة الاسكندرية – مصر

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٦/٣/٢٦

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٦/٤/٢٦

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الحماية الدولية للغة العربية في ضوء القانون الدولي العام، من خلال تحليل الإطار القانوني الذي يضبط وضع اللغة العربية في المنظمات والاتفاقيات الدولية، واستجلاء مدى الاعتراف الدولي بها كلغة رسمية ضمن المنظومة الأممية والإقليمية، فضلًا عن تحديد أبرز التحديات التي تواجهها، واستشراف الآفاق المستقبلية لتعزيز حضورها القانوني والمؤسسي على الصعيد الدولي.

وتأتي أهمية هذا البحث من كون اللغة العربية ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل تمثل أحد أهم عناصر الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية، كما تُعد وعاءً للمعرفة والقيم الإنسانية التي ساهمت في تشكيل الحضارة العالمية. ومع ذلك، تواجه اللغة العربية تحديات متزايدة في ظل التحولات العالمية التي فرضتها العولمة والهيمنة اللغوية والثقافية والتكنولوجية.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية، والاتفاقيات ذات الصلة، مثل ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥، إضافة إلى استعراض مواقف المنظمات الدولية والإقليمية من اللغة العربية كلغة عمل أو لغة رسمية. كما يتناول البحث بالدراسة أسباب ضعف السياسات الوطنية في دعم اللغة العربية، ويقترح مجموعة من الآليات القانونية والمؤسسية لتعزيز مكانتها على المستويين الدولي والوطني.

وقد خلص البحث إلى أن الحماية الدولية للغة العربية لا تزال محدودة ومجزأة، وأن تعزيزها يتطلب تفعيل أدوات القانون الدولي الثقافي واللغوي، وتبني سياسات تعليمية وتكنولوجية داعمة، تضمن دمج اللغة العربية في المجال الرقمي العالمي، بما يسهم في ترسيخ حضورها كلغة عالمية ذات مكانة قانونية وثقافية راسخة.

الكلمات المفتاحية: الحماية الدولية للغة العربية ، القانون الدولي العام ، التنوع الثقافي واللغوي ، العولمة والهيمنة اللغوية.

Abstract:

This research aims to examine the international protection of the Arabic language in light of public international law, by analyzing the legal framework governing the status of Arabic in international organizations and treaties, and assessing the extent of its recognition as an official language within the United Nations system and regional bodies. The study also identifies the main challenges facing the language and explores future prospects for strengthening its legal and institutional presence internationally.

The importance of this research lies in the fact that the Arabic language is not merely a means of communication but represents one of the most significant elements of the cultural and civilizational identity of the Arab nation. It also serves as a vessel for knowledge and human values that have contributed to shaping global civilization. Nevertheless, the Arabic language faces increasing challenges in the context of globalization and linguistic, cultural, and technological dominance.

The study relies on a comparative analytical approach by examining international legal texts and relevant treaties, such as the United Nations Charter and UNESCO's 2005 Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions. It also reviews the positions of international and regional organizations regarding Arabic as a working or official language. The research further investigates the reasons behind the weaknesses of national policies in supporting Arabic and proposes a set of legal and institutional mechanisms to enhance its status at both international and national levels.

The research concludes that the international protection of the Arabic language remains limited and fragmented, and that its enhancement requires the activation of cultural and linguistic international law instruments, as well as the adoption of supportive educational and technological policies that ensure the integration of Arabic into the global digital sphere, thereby consolidating its presence as a global language with established legal and cultural status.

Keywords: International protection of the Arabic language, public international law, cultural and linguistic diversity, globalization and linguistic dominance.

المقدمة

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم، الذي أرسى قواعد العدل والسلام.

وبعد، فقد بذلتُ في إعداد هذا البحث ما وسِعَني من جهدٍ وطاقة، سائلًا اللهَ العظيم ربَّ العرش العظيم أن أكون قد وُفِّقتُ في إعداده وإخراجه بالصورة التي تليق به. وإنني أعتذر إلى القارئ الكريم عمّا قد يكون في هذا الجهد المتواضع من قصور، فالكمالُ لله وحده، والنقصُ طبيعةُ البشر.

تُعَدّ اللغة أحد أهم المكونات الجوهرية للهوية الثقافية لأي أمة، فهي الوعاء الذي تنعكس فيه حضارتها وتاريخها وقيمها الإنسانية. وقد أدرك المجتمع الدولي، مع تطور الفكر الحقوقي والثقافي، أن حماية اللغات ليست مسألة لغوية فحسب، بل هي قضية حقوقية وثقافية ذات بعد إنساني عالمي، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادئ التنوع الثقافي وحقوق الإنسان التي أقرّها القانون الدولي العام. ومن هذا المنطلق، أصبحت مسألة حماية اللغة العربية جزءًا من النقاش الدولي حول الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي في مواجهة العولمة والهيمنة اللغوية.

تحتل اللغة العربية مكانة متميزة على الصعيد الدولي؛ فهي إحدى اللغات الرسمية الست المعتمدة في الأمم المتحدة، ويتحدث بها أكثر من أربعمائة مليون شخص في العالم، كما تُعد اللغة الرسمية في اثنتين وعشرين دولة عضو في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى كونها لغة دينية لأكثر من مليار ونصف المليار مسلم حول العالم، مما يمنحها بُعدًا عالميًا يتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة إلى المجال الحضاري والروحي. ومع ذلك، فإن الاعتراف الدولي باللغة العربية لا يقابله دائمًا مستوى كافٍ من الحماية القانونية أو المؤسسية، سواء في الاتفاقيات الدولية أو في الممارسات العملية داخل المنظمات الدولية والإقليمية.

لقد ساهمت التحولات العالمية المتسارعة، ولا سيما العولمة الثقافية والتكنولوجية، في خلق بيئة تهدد التنوع اللغوي، وتدفع نحو تركّز اللغات المهيمنة كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية على حساب اللغات الأخرى، بما في ذلك اللغة العربية. كما أن ضعف السياسات الوطنية في كثير من الدول العربية، وقصور الجهود المؤسسية في دعم استخدام العربية في التعليم والبحث العلمي والتقنيات الحديثة، أسهما في تراجع مكانتها دوليًا.

وفي ضوء ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل الوضع القانوني للغة العربية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، ودراسة مدى التزام الدول والمنظمات الدولية بحمايتها وتعزيز استخدامها، واستجلاء التحديات المعاصرة التي تواجهها، ولا سيما في المجالات الرقمية والتعليمية والثقافية، مع استشراف الآفاق المستقبلية لتعزيز حمايتها في ضوء المبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات، والتنوع الثقافي، وحق الشعوب في الحفاظ على تراثها اللغوي.

كما يسعى البحث إلى بيان مدى كفاية الإطار القانوني الدولي الحالي لحماية اللغة العربية، من خلال تحليل المواثيق الدولية ذات الصلة مثل العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦، واتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من الصكوك القانونية التي تشكل الأساس النظري للحماية اللغوية في القانون الدولي.

وبذلك، يأتي هذا البحث استجابةً لحاجة أكاديمية وقانونية في آنٍ واحد؛ إذ يجمع بين البعد النظري التحليلي المتمثل في دراسة النصوص القانونية الدولية، والبعد العملي التطبيقي القائم على تقييم مدى انعكاس هذه النصوص على وضع اللغة العربية في الواقع الدولي المعاصر.

إشكالية البحث

على الرغم من المكانة الرفيعة التي تحظى بها اللغة العربية على المستويين الدولي والإقليمي، سواء من حيث عدد المتحدثين بها أو باعتبارها إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة، فإن الواقع القانوني الدولي يكشف عن قصور واضح في آليات حمايتها وضمان استمرارها كلغة عالمية. فالقانون الدولي العام، رغم اهتمامه المتزايد بحماية حقوق الإنسان الثقافية واللغوية، لم يُفرد نصوصًا أو اتفاقيات خاصة تُعنى بحماية اللغة العربية بذاتها، كما هو الحال بالنسبة للغات بعض الأقليات أو الشعوب الأصلية.

ومن ثمّ، تبرز الإشكالية المركزية لهذا البحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يوفر القانون الدولي العام حماية فعالة ومؤسسية للغة العربية، وما هي التحديات التي تحول دون تحقيق هذه الحماية، وكيف يمكن تعزيز مكانتها في النظام القانوني الدولي؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، من أبرزها:

١-ما هو الوضع القانوني للغة العربية في ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان والثقافة والهوية؟

٢-إلى أي مدى يعكس الاعتراف الدولي باللغة العربية كلغة رسمية التزامًا حقيقيًا من قبل المنظمات الدولية بتعزيز استخدامها وحمايتها؟

٣-ما هي أبرز التحديات القانونية والثقافية والتقنية التي تواجه الحماية الدولية للغة العربية في عصر العولمة والرقمنة؟

٤-وكيف يمكن، في ضوء التطورات الراهنة، تطوير الأطر القانونية والسياسات الدولية لضمان حماية اللغة العربية وتعزيز استخدامها في المؤسسات الدولية والفضاء الرقمي العالمي؟

إن هذه الإشكالية تمثل محور الدراسة، إذ تسعى إلى تحليل العلاقة بين النص القانوني الدولي من جهة، والواقع العملي لتطبيق مبادئ حماية التنوع اللغوي من جهة أخرى، وذلك بهدف الكشف عن الفجوة القائمة بين الاعتراف الرسمي باللغة العربية وبين الممارسة الدولية الفعلية في مجالات التعليم والثقافة والتكنولوجيا والإدارة الدولية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية وقانونية وثقافية، تجعل دراسته ذات ضرورة ملحّة في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة، وفي ظل التراجع الملموس لمكانة اللغة العربية في المؤسسات الدولية وفي مجالات البحث والتعليم والتكنولوجيا. ويمكن إبراز أهمية هذا البحث في المحاور الآتية:

أولاً – الأهمية العلمية والأكاديمية:

يُعد هذا البحث من الدراسات القليلة التي تتناول موضوع الحماية الدولية للغة العربية من منظور القانون الدولي العام، إذ تندر الدراسات القانونية التي تربط بين المفهوم الواسع لحقوق الإنسان الثقافية والحق في اللغة بوصفها جزءًا من الهوية الجماعية للأمم. كما يقدم البحث تحليلًا متعمقًا للأساس القانوني الدولي الذي يمكن أن تستند إليه الجهود الرامية إلى حماية اللغة العربية، سواء في الاتفاقيات متعددة الأطراف مثل العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦، أو في الصكوك الخاصة بالتنوع الثقافي وحماية التراث غير المادي. ومن ثم، يضيف هذا البحث بُعدًا نظريًا جديدًا في مجال القانون الدولي الثقافي الذي لا يزال في طور التطور والتقنين.

ثانيًا – الأهمية القانونية والمؤسسية:

تبرز أهمية البحث من خلال سعيه إلى تقييم مدى فاعلية النظام القانوني الدولي في كفالة حماية اللغات بوجه عام، واللغة العربية على وجه الخصوص، ضمن إطار حقوق الإنسان وحماية التنوع الثقافي. كما يسعى إلى تحليل موقف المنظمات الدولية – وعلى رأسها الأمم المتحدة، واليونسكو، وجامعة الدول العربية – من مسألة حماية اللغة العربية، ومدى التزامها بإدراجها ضمن سياساتها وبرامجها الرسمية.

ويمثل ذلك إسهامًا مهمًا في تطوير الفكر القانوني حول إمكانية إعمال الحماية الدولية للغات الكبرى على غرار الحماية المقررة للغات الأقليات، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة أمام الفقه الدولي لتوسيع نطاق الحماية اللغوية.

ثالثًا – الأهمية الثقافية والحضارية:

تكتسب الدراسة أهمية خاصة لكونها تتناول اللغة العربية باعتبارها وعاءً للتراث الإنساني والحضارة الإسلامية والعربية، فهي ليست مجرد أداة تواصل، بل هي حامل للثقافة والدين والقيم والتاريخ. ومن هنا، فإن حماية اللغة العربية على المستوى الدولي تمثل دفاعًا عن الهوية الحضارية للأمة العربية، وصونًا لجزء أصيل من التراث الإنساني العالمي، في مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الثقافية والهيمنة اللغوية الغربية.

رابعًا – الأهمية العملية والسياسية:

تتجلى الأهمية العملية للبحث في أنه يقدم مقترحات وتوصيات يمكن أن تسهم في تطوير السياسات الوطنية والدولية المتعلقة بتعزيز استخدام اللغة العربية في المحافل الدولية والفضاء الرقمي والتعليم العالي والبحث العلمي. كما يمكن أن يستفيد منه صُنّاع القرار والباحثون والمنظمات المعنية بالثقافة واللغة، في وضع استراتيجيات واقعية لحماية العربية من التهميش والتراجع أمام اللغات المهيمنة.

ومن ثم، فإن هذا البحث لا يقتصر على الجانب النظري التحليلي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى المساهمة في صياغة رؤية استراتيجية مستقبلية تدمج بين القانون الدولي والسياسات الثقافية، في سبيل تحقيق حماية مستدامة للغة العربية على المستويين الدولي والإقليمي.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية التي تنسجم مع أهمية الموضوع وطبيعته القانونية والثقافية، **ويمكن تحديد أبرزها فيما يلي:**

١-تحديد الإطار القانوني الدولي لحماية اللغات، وبيان موقع اللغة العربية ضمن هذا الإطار، من خلال دراسة النصوص الأساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتنوع الثقافي واللغوي، مثل العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦ واتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥.

٢-تحليل مكانة اللغة العربية في المنظومة الدولية، سواء من حيث الاعتراف بها كلغة رسمية في المنظمات الدولية والإقليمية، أو من حيث حضورها في مجالات التعليم والثقافة والإعلام، وتقييم مدى التزام الدول والمنظمات بتعزيز استخدامها.

٣-الكشف عن التحديات التي تواجه الحماية الدولية للغة العربية، وفي مقدمتها آثار العولمة والهيمنة اللغوية، وضعف السياسات الوطنية، والتحديات التقنية والرقمية التي تهدد بزيادة الفجوة بين اللغة العربية واللغات العالمية المهيمنة.

٤-توضيح العلاقة بين الحماية الدولية للغة العربية والحقوق الثقافية، وإبراز كيف أن حماية اللغة تمثل امتدادًا طبيعيًا لحق الشعوب في الحفاظ على هويتها الثقافية وخصوصيتها الحضارية، استنادًا إلى مبادئ القانون الدولي العام.

٥-تقييم مدى كفاية الآليات القانونية والمؤسسية القائمة، سواء في الأمم المتحدة أو في المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، في توفير حماية حقيقية وفعالة للغة العربية.

٦-اقتراح سبل عملية لتعزيز الاعتراف الدولي بالعربية، من خلال تقديم مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الدول والمنظمات الدولية لتبني سياسات لغوية وثقافية داعمة، تُدرج اللغة العربية ضمن أولوياتها في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

٧-المساهمة في تطوير الفكر القانوني العربي حول مفهوم الحماية الدولية للغات، وفتح آفاق جديدة للبحث في مجال "القانون الدولي الثقافي" الذي يُعنى بحماية اللغة والتراث والهوية الثقافية للأمم.

منهجية البحث

نظرًا للطابع القانوني الدولي لهذا البحث وما يتضمنه من تحليل للاتفاقيات الدولية والمواثيق الإقليمية، فقد تم الاعتماد على منهج علمي متكامل يجمع بين عدد من المناهج القانونية والإنسانية المساندة، على النحو الآتي:

١-المنهج التحليلي:(Analytical Method)

يُعد هذا المنهج هو الأساس الذي بُني عليه البحث، إذ تم من خلاله تحليل النصوص القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة بحماية اللغات، مثل العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦، واتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥، والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤، من أجل استنباط القواعد والمبادئ القانونية التي يمكن تطبيقها على اللغة العربية.

كما تم تحليل قرارات الأمم المتحدة والوثائق الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية، بهدف تحديد مدى الاعتراف الفعلي باللغة العربية في النظام القانوني الدولي.

٢-المنهج المقارن:(Comparative Method)

تم استخدام هذا المنهج لمقارنة مكانة اللغة العربية بمكانة لغات أخرى في المنظومة الدولية، مثل الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، بغرض الوقوف على الفروق في درجة الحماية القانونية والسياسات اللغوية المتبعة.

وقد أتاح هذا المنهج استخلاص أوجه القصور في وضع اللغة العربية، واستلهام التجارب الناجحة التي يمكن الإفادة منها في تطوير السياسات العربية والدولية لدعم العربية.

٣-المنهج الوصفي:(Descriptive Method)

استخدم هذا المنهج في تتبع التطور التاريخي للاعتراف الدولي باللغة العربية، منذ بداياتها في الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ وحتى توسع استخدامها في المنظمات الدولية والإقليمية.

كما استُخدم في عرض وتحليل التحديات الراهنة التي تواجه اللغة العربية في العصر الرقمي، مع وصف الواقع الحالي لتمثيلها في المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية الدولية.

٤-المنهج النقدي:(Critical Method)

تم تطبيق هذا المنهج في مناقشة مدى فاعلية النصوص القانونية الدولية القائمة، وتقييم مدى قصور الآليات المؤسسية في حماية اللغة العربية على الصعيد العملي.

كما استُخدم هذا المنهج في تحليل التوجهات الدولية الحديثة نحو الهيمنة اللغوية، ونقد السياسات العالمية التي تُكرّس عدم المساواة اللغوية في المحافل الدولية وفضاء الإنترنت.

٥-المنهج الاستشرافي:(Prospective Method)

اعتمد البحث هذا المنهج في المبحث الثالث، الذي يتناول "الآفاق المستقبلية لتعزيز الحماية الدولية للغة العربية"، بهدف استشراف سبل تطوير السياسات الدولية، واقتراح آليات قانونية وثقافية جديدة تسهم في دعم مكانة اللغة العربية عالميًا.

وقد استند هذا الجزء إلى تحليل الاتجاهات المستقبلية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتعليم الرقمي، والسياسات الثقافية العالمية.

خطة البحث

جاء هذا البحث تحت عنوان:

الحماية الدولية للغة العربية في ضوء القانون الدولي العام: الوضع القانوني، التحديات، والآفاق المستقبلية ليتناول بالدراسة والتحليل الإطار القانوني الدولي المنظم للغات، مع التركيز على وضع اللغة العربية في المواثيق الدولية والمنظمات العالمية، والتحديات التي تواجهها، والآفاق المستقبلية لتعزيز مكانتها.

وقد تم تقسيم البحث إلى مطلب تمهيدي وثلاثة مباحث رئيسية، على النحو الآتي:

- **المطلب التمهيدي: أهمية موضوع الحماية الدولية للغة العربية.**
- **المبحث الأول: الوضع القانوني للغة العربية في ضوء القانون الدولي العام.**

المطلب الأول: مكانة اللغة في المواثيق الدولية والإقليمية.

المطلب الثاني: الاعتراف الدولي باللغة العربية كلغة رسمية.

المطلب الثالث: مركز اللغة العربية في المنظمات الدولية.

❖ **المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الحماية الدولية للغة العربية.**

المطلب الأول: العولمة والهيمنة اللغوية.

المطلب الثاني: التحديات التقنية والرقمية.

المطلب الثالث: ضعف السياسات الوطنية لدعم اللغة العربية.

❖ **المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية لتعزيز الحماية الدولية للغة العربية.**

المطلب الأول: تعزيز الاعتراف الدولي باللغة العربية.

المطلب الثاني: تطوير السياسات التعليمية والثقافية.

المطلب الثالث: توظيف التكنولوجيا في خدمة اللغة العربية.

وأسأل الله التوفيق والسداد، وأدعو القارئ الكريم أن يذكرني بالدعاء بالتوفيق في الأعمال القادمة، والله ولي التوفيق...

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ...

هذا العمل مُهدى

إلى والديّ الكريمين،،،

وإلى إخوتي الأعزاء، وإلى خوالي، وإلى أساتذتي الأفاضل،،،

مع خالص الحب والاحترام والامتنان لهم جميعًا على دعمهم المستمر وتشجيعهم الدائم...

المطلب التمهيدي

أهمية موضوع الحماية الدولية للغة العربية

"The Significance of the International Protection of the Arabic Language"

تكتسب اللغة العربية أهمية استثنائية على المستويين الدولي والحضاري، إذ لا تُعَدُّ مجرد أداة للتخاطب أو وسيلة للتعبير فحسب، بل تمثّل منظومة فكرية وثقافية متكاملة تحفظ هوية الأمة العربية والإسلامية، وتعبّر عن إرثها الحضاري الممتد منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام. فاللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، المصدر الأساسي للتشريع الإسلامي، وهي لغة عبادة وتواصل علمي وثقافي امتد أثره إلى أوروبا خلال العصور الوسطى عبر حركة الترجمة في الأندلس وصقلية، ما يجعلها ذات تأثير عالمي لا يقتصر على الإقليم العربي.

وتنبع أهمية دراسة الحماية الدولية للغة العربية من كونها تمسّ جوهر الحق في الهوية الثقافية، وهو أحد الحقوق الجماعية المعترف بها في القانون الدولي المعاصر. فالمجتمع الدولي لم يعد ينظر إلى اللغة باعتبارها شأناً داخليًا للدول، بل بوصفها عنصرًا من عناصر التراث الإنساني المشترك، يجب الحفاظ عليه وتعزيزه من خلال آليات قانونية دولية تضمن المساواة بين اللغات ومنع التمييز على أساس لغوي.

وقد أشار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ إلى هذا المبدأ في المادة (١٥) التي تنص على حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية، وهو ما يشمل ممارسة اللغة الأصلية واستخدامها في المجالات العامة والتعليمية والإعلامية[١]. وتؤكد لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة في تعليقها العام رقم (٢١) أن "التمتع بالحقوق الثقافية يشمل الحق في التعبير عن الهوية الثقافية الخاصة باللغة، وفي الوصول إلى التراث الثقافي الجماعي"[٢].

من جانب آخر، فقد أكد الإعلان العالمي لحقوق اللسانيات الصادر في مدينة برشلونة سنة ١٩٩٦ على أن اللغة ليست ملكًا فرديًا بل جماعيًا، وأن كل جماعة لغوية لها الحق في أن تُستعمل لغتها في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم، والإدارة العامة، والإعلام[٣]. ويُعَدّ هذا الإعلان وثيقة مرجعية هامة في تطوير مفهوم "الحقوق اللغوية" كجزء من حقوق الإنسان الثقافية. وتمتد أهمية البحث في الحماية الدولية للغة العربية إلى بعدها السياسي والسيادي، إذ أن اللغة ليست فقط وسيلة للتعبير الثقافي، بل هي أيضًا أداة للتأثير الدبلوماسي والتواصل الدولي. فاللغة التي تمتلك حضورًا رسميًا في المنظمات

---

(١) النص القانوني للعهد يؤكد على أن المشاركة في الحياة الثقافية تتضمن اللغة كعنصر من عناصر الممارسة الثقافية. وهو ما يفسَّر بأنه يشمل الحق في استخدام اللغة الأم في التعليم والإدارة والقضاء.

انظر في ذلك:-

United Nations, International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, adopted 16 December 1966, entered into force 3 January 1976, Article 15.

(٢) اللجنة توضح أن الدول الأطراف مطالَبة بضمان أن تكون اللغات الوطنية والأصلية حاضرة في المجال العام، وأن تُصان من التهميش أو الاندثار.

انظر في ذلك:-

UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 21: Right of Everyone to Take Part in Cultural Life, UN Doc. E/C.12/GC/21 (2009), para. 49.

(٣) الإعلان أُقرَّ خلال المؤتمر العالمي لحقوق اللغات الذي نظمته منظمة اليونسكو وجمعية القلم الدولية(PEN International) ، وجاء ردًا على تزايد تهديد اللغات المحلية من قبل العولمة الثقافية. وهو غير ملزم قانونيًا، لكنه يمثل "soft law" أو قانونًا مرنًا، يوجّه السياسات الدولية تجاه احترام التنوع اللغوي.

أنظر في ذلك:-

UNESCO & PEN International, Universal Declaration of Linguistic Rights, Barcelona, 6 June 1996, Articles 7–9.

الدولية تمتلك قدرة أكبر على تشكيل الخطاب القانوني والسياسي العالمي، كما هو الحال بالنسبة للإنجليزية والفرنسية. وبالتالي، فإن الدفاع عن العربية في المحافل الدولية ليس مجرد شأن ثقافي، بل هو قضية سيادة ثقافية ومعرفية للدول العربية، تتعلق بالتمثيل العادل في الساحة الدولية[١].

أما في السياق الرقمي، فإن اللغة العربية تواجه تحديات معقدة في ظل هيمنة اللغات الأجنبية على فضاء الإنترنت والذكاء الاصطناعي. فوفق تقرير اليونسكو لعام ٢٠٢٣ حول التنوع الثقافي الرقمي، لا تتجاوز نسبة المحتوى العربي على الإنترنت ٣% رغم أن الناطقين بها يتجاوزون ٦% من سكان العالم الرقمي[٢]. هذه الفجوة الرقمية اللغوية تؤكد الحاجة إلى تطوير أدوات تشريعية وتقنية تضمن إدماج اللغة العربية في البرمجيات والمعايير التقنية العالمية، حمايةً لحق المستخدمين في التواصل بلغتهم الأم.

وتكمن الأهمية الأكاديمية لهذا البحث في أنه يسعى إلى سدّ فجوة معرفية في الدراسات القانونية الدولية حول موضوع اللغة، إذ تندر الأبحاث التي تربط بين القانون الدولي العام وحماية اللغات، رغم وجود توجه متنامٍ لدى فقهاء القانون الدولي لاعتبار اللغة جزءًا من التراث الثقافي غير المادي الذي يتطلب حماية دولية[٣].

(١) يناقش البحث العلاقة بين الهيمنة اللغوية وموازين القوى الدولية، وكيف أن الاعتراف بالعربية كلغة رسمية في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٣ لم يُترجم إلى تمكين فعلي في مجالات الترجمة والبحث والتمثيل الأكاديمي، وهو ما يتطلب مراجعة سياسية وثقافية متكاملة.

أنظر في ذلك:-

Abdel-Rahman, Hassan. "Language and Power: The Politics of Arabic in International Organizations." *Journal of Language Policy and Planning*, Vol. 11, No. 2 (2021): 87–105.

(٢) يشير التقرير إلى أن اللغات التي تمتلك دعماً تقنياً واسعاً (مثل الإنجليزية والصينية) تهيمن على البنية التحتية الرقمية، ما يؤدي إلى تهميش اللغات ذات الموارد المحدودة مثل اللغة العربية ويوصي التقرير الدول العربية بضرورة إنشاء "صندوق دعم المحتوى العربي الرقمي.

UNESCO, *World Report on Cultural Diversity: Digital Futures*, Paris: UNESCO Publishing, 2023, p. 112.

(٣) يوضح فرانشيسكو فرانكيوني أن حماية اللغات تدخل ضمن نطاق "الحقوق الثقافية الجماعية"، ويقترح إنشاء بروتوكول دولي خاص بحماية التنوع اللغوي على غرار اتفاقية ٢٠٠٣ لصون التراث الثقافي غير المادي.

أنظر في ذلك:-

Francioni, Francesco (ed.), Cultural Human Rights, Leiden: Martinus Nijhoff, 2008, pp. 185–210.

المبحث الأول

الوضع القانوني للغة العربية في ضوء القانون الدولي العام

The Legal Status of the Arabic Language in Light of Public International Law"

تمهيد وتقسيم:

تُعَدُّ اللغة أحد أهم العناصر التي تُشكِّل هوية الشعوب والأمم، إذ لا تقتصر وظيفتها على التواصل ونقل المعاني فحسب، بل تتجاوز ذلك لتكون ركيزةً من ركائز السيادة الثقافية والوجود الحضاري للأمم. فاللغة هي الوعاء الذي يحمل الموروث الثقافي والفكري والديني، ويُعبِّر عن الذات الجمعية للأمة، ويُسهم في حفظ استمراريتها التاريخية والسياسية بين الأمم والشعوب. ومن هذا المنطلق، فإن حماية اللغة لا تقل أهميةً عن حماية التراث الثقافي أو الهوية الوطنية، بل تُعد جزءاً أصيلاً من الحقوق الجماعية التي يكفلها القانون الدولي العام للشعوب في صون هويتها وتميّزها الثقافي.[١]

ولعل اللغة العربية تُجسِّد نموذجاً فريداً في هذا السياق؛ فهي من أقدم لغات العالم الحيّة، وأوسعها انتشاراً جغرافياً، إذ يتحدث بها أكثر من ٤٠٠ مليون شخص في الوطن العربي والعالم الإسلامي[٢]. كما أن مكانتها المتميزة تستند إلى ارتباطها بالقرآن الكريم، مما جعلها لغةً دينيةً وثقافيةً عالميةً تتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة. وقد أقرَّت العديد من المواثيق الدولية والإقليمية هذه الأهمية، لا سيما من خلال الاعتراف بالعربية كلغة رسمية في الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها، فضلاً عن المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي[٣].

ومع ذلك، فإن الحماية القانونية الدولية للغة العربية ما زالت دون المستوى الذي يليق بمكانتها التاريخية والثقافية. إذ تهيمن اللغات الأجنبية، وعلى رأسها الإنجليزية والفرنسية، على ميادين العمل الدبلوماسي والعلمي والتكنولوجي[٤]، مما يؤدي إلى تراجع نسبي في استخدام اللغة العربية في المحافل الدولية والأكاديمية. كما أن غياب نصوص قانونية صريحة تُقرّ بضرورة حماية اللغة العربية على المستوى الدولي يُعد من أبرز مظاهر القصور في منظومة القانون الدولي الثقافي.

(1) UNESCO, Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions, 2005, Article 1(c).

(2) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), World Languages Report, 2022, p. 48.

(3) United Nations, Official Languages of the United Nations, available at: https://www.un.org/en/sections/about-un/official-languages/

(4) Phillipson, Robert, Linguistic Imperialism (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 110.

من هنا، تبرز أهمية دراسة الوضع القانوني للغة العربية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، بهدف الوقوف على مدى تمتعها باعتراف قانوني رسمي، والبحث في سبل تعزيز مكانتها ضمن المنظومة الدولية. فالحماية القانونية للغة لا تقتصر على الاعتراف بها لغةً رسمية فحسب، بل تمتد إلى ضمان استخدامها في المؤسسات الدولية، وتوفير الدعم القانوني والمالي لتطويرها وتحديثها بما يواكب التطورات المعاصرة في مجالات التعليم والبحث العلمي والاتصال الرقمي(١).

وفي ضوء ما سبق، سوف نقسم هذا المبحث على النحو الآتي:

- المطلب الأول: مكانة اللغة في المواثيق الدولية والإقليمية.
- المطلب الثاني: الاعتراف الدولي باللغة العربية كلغة رسمية.
- المطلب الثالث: مركز اللغة العربية في المنظمات الدولية.

المطلب الأول

مكانة اللغة في المواثيق الدولية والإقليمية

"The Status of the Language in International and Regional Instruments"

تُشكِّل اللغة بعدًا أساسيًا من أبعاد الحقوق الثقافية والحقوق الجماعية في القانون الدولي المعاصر، إذ لا تعتبر مجرد أداة للتواصل والتعبير، بل تمثل وسيلة رئيسية لحفظ الموروث الثقافي ونقل المعرفة وصوغ الهوية الوطنية والجماعية. ومن هذا المنطلق، فإن الحماية القانونية للغات لا تُعد ترفًا ثقافيًا، بل هي جزء جوهري من منظومة حقوق الإنسان التي تسعى إلى صون التنوع الثقافي وضمان المساواة بين الشعوب والأمم في التعبير عن خصوصياتها الحضارية(٢).

وقد أدخل النظام الدولي حماية اللغة ضمن إطار أوسع لحقوق الإنسان، حيث تعالج النصوص الدولية قضايا المشاركة في الحياة الثقافية والتعليم وحرية التعبير، وهي مجالات تتعلق مباشرة بوجود اللغة

(1) Hamel, Rainer Enrique, "Language Policy and the Status of Arabic in the Global Knowledge Economy," International Journal of the Sociology of Language 2021, no. 269 (2021): 55–78.

(٢) يُوضح ثورنْبيري أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب، بل هي جزء لا يتجزأ من هوية الأقليات، وأن المساس بها يُعد انتهاكًا للحق في الوجود الثقافي والكرامة الجماعية، مما يجعل حمايتها التزامًا دوليًا جوهريًا.

أنظر في ذلك:-

Patrick Thornberry, International Law and the Rights of Minorities (Oxford: Oxford University Press, 1991), 42–45.

واستخدامها[١]. كما تناولت قواعد حماية الأقليات وحقوق الشعوب الأصلية حق الأفراد والجماعات في استخدام لغاتهم المحلية في التعليم والإعلام والحياة العامة، بما يعزز من مفهوم التعددية الثقافية[٢].

ويُعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ المرجع الأساسي في هذا الصدد، إذ نصت مادته (٢٧) على أنّ "الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية لا يجوز حرمانهم من حقهم في التمتع بثقافتهم الخاصة أو ممارسة لغتهم"[٣].

وقد فسّرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان هذا النص في تعليقها العام رقم (٢٣) لعام ١٩٩٤ بأنّ التزام الدول لا يقتصر على الامتناع عن التدخل السلبي، بل يمتد إلى اتخاذ تدابير إيجابية تكفل للأقليات اللغوية إمكانية استخدام لغتها في التعليم والحياة العامة[٤].

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، فقد نص في مادته (١٥) على "حق كل إنسان في المشاركة في الحياة الثقافية"، وهو نص يتضمن ضمنًا التزام الدول بإتاحة التعليم بلغات السكان المحليين وحماية اللغات الوطنية من الاندثار[٥]. وقد فسرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا النص في تعليقها العام رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩ مؤكدة أنّ "الحق في المشاركة في الحياة الثقافية يشمل صون اللغات كلغة تعبير عن الهوية الفردية والجماعية"[٦].

---

(١) يناقش دي فارينيس التحول المفاهيمي في القانون الدولي من النظر إلى اللغة كقضية ثقافية إلى اعتبارها حقًا إنسانيًا أصيلًا، ما أوجد إطارًا قانونيًا جديدًا للتنوع اللغوي.

أنظر في ذلك:-

Fernand de Varennes, “Language Rights as Human Rights: A New Approach,” Human Rights Law Review 3, no. 2 (2003): 237–252.

(٢) يُبرز أن اللغة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالهوية الجماعية للأقليات وأن تجاهل هذا الارتباط يؤدي إلى تمييز ثقافي غير مباشر.

أنظر في ذلك:-

Thornberry, International Law and the Rights of Minorities, 58–60.

(٣) يُعتبر هذا النص حجر الزاوية في الحماية الدولية للأقليات اللغوية، حيث أقر لأول مرة بحق الجماعات اللغوية في ممارسة لغتها دون قيود.

مشار اليها في ذلك:-

United Nations, International Covenant on Civil and Political Rights, 16 December 1966, Article 27, available at: https://treaties.un.org.

(٤) فسّرت اللجنة أن على الدول التزامًا إيجابيًا بحماية لغات الأقليات من الانقراض وضمان استخدامها في الحياة العامة.

مشار اليها في ذلك:-

Human Rights Committee, General Comment No. 23: The Rights of Minorities (Article 27), CCPR/C/21/Rev.1/Add.5 (1994), para. 6.

(٥) ينصّ على حق الأفراد في المشاركة في الحياة الثقافية، مما يخلق التزامًا ضمنيًا بحماية اللغات كجزء من هذا الحق.

مشار اليها في ذلك:-

United Nations, International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, 16 December 1966, Article 15.

(٦) أوضحت اللجنة أن اللغة تمثل وسيلة أساسية للتعبير عن الهوية الثقافية وأن الدول ملزمة بتوفير الدعم للحفاظ على التنوع اللغوي.

Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 21: Right of Everyone to Take Part in Cultural Life, E/C.12/GC/21 (2009), para. 49.

وفي نطاق القانون اللين(Soft Law) ، جاء الإعلان العالمي لحقوق اللسانيات (برشلونة، ١٩٩٦) ليشكل وثيقة مرجعية غير ملزمة قانونًا، لكنه أرسى مبادئ جوهرية، من بينها حق الجماعات اللغوية في التعليم بلغتها الأم، وحقها في الإعلام بلغتها، وضرورة حماية اللغات المهددة بالزوال[١].

وقد دعمت منظمة اليونسكو هذه المبادئ في تقريرها لعام ١٩٩٩، مؤكدة أنّ فقدان اللغة يُعد فقدانًا لهوية ثقافية بكاملها[٢]. كما نصت اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥ على أنّ اللغة هي أحد المكونات الرئيسة للتنوع الثقافي العالمي، داعية الدول إلى تبنّي سياسات تحافظ على اللغات المحلية والوطنية في ظل العولمة الرقمية[٣].

وعلى الصعيد الإقليمي، تميز مجلس أوروبا بوضعه الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (١٩٩٢)، الذي يفرض على الدول الموقعة التزامات محددة تشمل استخدام اللغات الإقليمية في التعليم، والإدارة، والإعلام، والحياة الثقافية، وهو ما يمثل نموذجًا متقدمًا لحماية الحقوق اللغوية[٤]. كما أقرّ الإطار الأوروبي لحماية الأقليات الوطنية (١٩٩٥) حماية استخدام الأقليات للغتها الأم في المجالين العام والخاص كجزء من صون الكرامة الإنسانية والتنوع الثقافي[٥].

أما في القارة الإفريقية، فقد نصّ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١ في مادته (١٧) على الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وهو ما يُفهم منه ضمنًا حماية اللغات الإفريقية المحلية باعتبارها وعاء الثقافة الأفريقية[٦].

---

(١) أقر الإعلان بحق كل جماعة لغوية في استخدام لغتها في التعليم والإعلام والإدارة العامة، رغم كونه غير ملزم قانونيًا.
Universal Declaration of Linguistic Rights (Barcelona Declaration), adopted 6 June 1996, available at: https://web.gencat.cat/goib..

(٢) أكدت اليونسكو أن اللغات المهددة بالاندثار تمثل خسارة للتراث الإنساني، ودعت الدول لوضع خطط وطنية لحمايتها.
أنظر في ذلك:-
UNESCO, Report on the Application of the Universal Declaration of Linguistic Rights, 1999.

(٣) نصت الاتفاقية على أن اللغة تمثل جوهر التنوع الثقافي العالمي، ما يُلزم الدول بحمايتها في التعليم والإعلام والفضاء الرقمي.
مشار اليها في ذلك:-
UNESCO, Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions, Paris, 20 October 2005, available at: https://unesdoc.unesco.org

(٤) يُلزم الميثاق الدول بتوفير تعليم وإعلام باللغات الإقليمية، مما يجعله من أقوى الصكوك الإقليمية لحماية التنوع اللغوي.
Council of Europe, European Charter for Regional or Minority Languages, ETS No. 148, Strasbourg, 5 November 1992.

(٥) يؤكد هذا الصك على حق الأقليات في استخدام لغاتها في المجالين العام والخاص باعتباره جزءًا من حماية الكرامة الثقافية.
Council of Europe, Framework Convention for the Protection of National Minorities, ETS No. 157, Strasbourg, 1 February 1995.

(٦) يُشير إلى أن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية يشمل الحفاظ على اللغات المحلية كجزء من الهوية الإفريقية
African Union, African Charter on Human and Peoples' Rights, 27 June 1981, Article 17, available at: https://au.int/en/treaties

وفي السياق العربي، أكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤ في مادته (٢٥) على حماية الهوية الثقافية العربية وضمان الحق في التعليم والمشاركة الثقافية، مما يشمل صراحة الحفاظ على اللغة العربية وتطويرها في التعليم والإعلام(١). وعليه، يتبين أنّ المواثيق الدولية والإقليمية قد منحت اللغة مكانة قانونية معتبرة، سواء عبر نصوص ملزمة أو عبر أدوات توجيهية تكرس مبادئ التنوع اللغوي. إلا أن هذه النصوص تظل بحاجة إلى تفعيل من خلال سياسات وطنية فاعلة تعزز "التمكين اللغوي" عبر التعليم والإعلام والمؤسسات الثقافية. فاللغة لا تُحمى بنصوص جامدة، بل بممارسات وسياسات تُبقيها حية ومتطورة ضمن المجتمع الدولي(٢).

المطلب الثاني

الاعتراف الدولي باللغة العربية كلغة رسمية

"International Recognition of Arabic as an Official Language"

يُشكِّل الاعتراف الدولي باللغة العربية كلغة رسمية أحد المظاهر الجوهرية لترسيخ مكانتها القانونية في النظام الدولي المعاصر. فاللغة، في هذا السياق، لا تُعتبر مجرد أداة للتواصل، بل تُعدّ عنصرًا من عناصر الشخصية القانونية الدولية للشعوب، لما تمثله من هوية ثقافية وحضارية وسياسية. وبالتالي فإن إدراج اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية في المنظمات الدولية هو تعبير عن الاعتراف بالمكانة الدولية للأمة العربية، وترجمة عملية لمبدأ المساواة في التمثيل الثقافي واللغوي بين الشعوب في النظام الأممي(٣).

وقد جاء هذا الاعتراف نتيجة تطوّر تاريخي طويل ارتبط بمراحل الاستقلال الوطني للدول العربية وتزايد وزنها السياسي والاقتصادي في الساحة الدولية. فمنذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ومع موجة التحرر الوطني وظهور كتلة عربية فاعلة داخل الأمم المتحدة، بدأت الجهود المنسقة للمطالبة بإدراج اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للمنظمة الدولية. وقد تكللت هذه الجهود بصدور القرار

(١) يُقرّ الميثاق بالهوية الثقافية العربية ويؤكد وجوب تعزيز اللغة العربية كلغة رسمية وتعليمية
League of Arab States, Arab Charter on Human Rights, 22 May 2004, Article 25, available at: https://treaties.un.org

(٢)أن الانتقال من الاعتراف إلى التمكين يتطلب التزامًا مؤسساتيًا مستمرًا لدعم اللغة في التعليم، الإعلام، والبحث العلمي.
أنظر في ذلك تفصيلاً:-
de Varennes, "Language Rights as Human Rights," 249–250.

(٣) يبين ثورنبري أن الاعتراف باللغة في الأطر الدولية يتجاوز الطابع الرمزي إلى البعد القانوني، إذ إن اللغة تمثل وسيلة أساسية لممارسة الحقوق الجماعية والثقافية. ويرى أن الاعتراف الرسمي بها يعادل "الاعتراف بالهوية القانونية للشعوب الأصلية"، وهو ما يُطبّق على الحالة العربية بعد إدراج لغتها ضمن اللغات الرسمية للأمم المتحدة.
Patrick Thornberry, International Law and the Rights of Minorities (Oxford: Oxford University Press, 1991), pp. 42–45.

التاريخي رقم ٣١٩٠ (الدورة الثامنة والعشرون) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٣، الذي نصّ على "إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل للجمعية العامة ولجانها الرئيسية"(١).

ويمثل هذا القرار منعطفًا مؤسسيًا مهمًا في الاعتراف الدولي بالعربية، إذ أقرّ إلزام الأمانة العامة للأمم المتحدة بتوفير الترجمة الفورية إلى العربية في الجلسات، ونشر الوثائق الرسمية بها، بما في ذلك القرارات والمداولات والتقارير السنوية. كما تضمن القرار التزام الدول العربية بتغطية النفقات المالية المترتبة على هذا الإدراج خلال السنوات الأولى، في دلالة رمزية على رغبة الدول العربية في ترسيخ لغتها في النظام الأممي دون تحميل المنظمة أعباء مالية إضافية(٢).

وقد توسّع الاعتراف الرسمي بالعربية بعد ذلك في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. فاعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٧٤ اللغة العربية ضمن لغاتها الرسمية، إدراكًا منها لما تمثله اللغة العربية من رصيد حضاري وثقافي عالمي ساهم في نقل العلوم والفكر الإنساني عبر العصور(٣).

ثم تبعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) التي اعترفت باللغة العربية "لغة عمل لأغراض محددة" في مؤتمراتها واجتماعاتها، قبل أن تتحول تدريجيًا إلى لغة رسمية كاملة الاستخدام في معظم وثائقها(٤). كما اعترفت منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الطيران المدني الدولي

---

(١) يُعد هذا القرار أول وثيقة قانونية دولية تعترف بالعربية ضمن اللغات الرسمية، وقد صدر بعد مفاوضات مطوّلة بين الدول العربية ومجموعة عدم الانحياز. وهو يعكس تطور مفهوم "العدالة اللغوية" في الأمم المتحدة بوصفه جزءًا من مبدأ المساواة السيادية بين الدول.

United Nations General Assembly Resolution 3190 (XXVIII), Inclusion of Arabic among the Official and the Working Languages of the General Assembly and its Main Committees, 18 December 1973.

(٢) تبيّن الوثائق الرسمية أن إدراج اللغة العربية كلغة عمل جاء مصحوبًا بإجراءات مالية وتنظيمية، وأن استخدام اللغة العربية أصبح إلزاميًا في الجلسات العامة وفي إصدار القرارات الأممية الموجهة إلى الدول العربية.

أنظر في ذلك:-

United Nations, Six Official UN Languages, languages.un.org

(٣) أقرّت اليونسكو القرار رقم ١٨ C/34الذي أضاف اللغة العربية كلغة رسمية سادسة، وهو قرار ذو بعد ثقافي وسياسي يؤكد مساهمة اللغة العربية في التراث الإنساني العالمي.

أنظر في ذلك:-

UNESCO, Records of the General Conference, 18th Session (Paris: UNESCO, 1974).

(٤) نصت المادة الثالثة عشرة على استخدام اللغة العربية لغة عمل "لأغراض محددة"، ثم تطور النص في الدورات اللاحقة ليصبح الاعتراف بالعربية كاملاً، ما يُعد تطورًا تدريجيًا في الاعتراف اللغوي داخل المنظمات المتخصصة.

أنظر في ذلك:-

FAO, Constitution and Basic Texts of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (Rome: FAO, 1999), Article XIII.

(ICAO)والمنظمة الدولية للعمل (ILO) باللغة العربية كلغة رسمية، مما عزّز حضورها في مؤسسات القانون الدولي والإدارة العالمية(١)

أما على الصعيد الإقليمي، فإن اللغة العربية تتمتع بوضع رسمي في جامعة الدول العربية منذ تأسيسها سنة ١٩٤٥، وكذلك في منظمة التعاون الإسلامي التي أقرت اللغة العربية لغةً رسمية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية، وفي الاتحاد الإفريقي بموجب المادة (٢٥) من نظامه الأساسي التي تنص على أن "اللغات الرسمية للاتحاد هي: اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية"(٢).

ويعكس هذا الانتشار الإقليمي أن اللغة العربية تجاوزت حدودها القومية لتصبح لغةً معترفًا بها ضمن الأطر القانونية للمنظمات متعددة الأطراف. من منظور قانوني بحت، فإن الاعتراف الدولي باللغة العربية كلغة رسمية يُعدّ شكلاً من أشكال الاعتراف بالشخصية الثقافية والقانونية للشعوب الناطقة بها. فاللغة الرسمية في المنظمات الدولية ليست مجرد أداة إجرائية، بل هي "وسيلة قانونية لتفعيل المساواة بين الدول في التمثيل الخطابي والمؤسسي"(٣).

كما أن هذا الاعتراف يضمن مشاركة متكافئة للدول العربية في المفاوضات الدولية وصياغة القرارات الأممية بلغتها الأم، بما يعزز مبدأ السيادة اللغوية الذي يُعتبر امتدادًا لمبدأ السيادة الوطنية في العلاقات الدولية(٤)

ورغم هذا الاعتراف الواسع، فإن التطبيق العملي ما زال يواجه بعض التحديات، أبرزها ضعف الموارد البشرية المؤهلة للعمل باللغات الرسمية داخل المنظمات الدولية، وغياب الترجمة التقنية المتخصصة في المجالات العلمية والقانونية بالعربية. وتشير تقارير اليونسكو إلى أن نسبة استخدام اللغة العربية في الاجتماعات التقنية والبحثية داخل المنظمات الأممية لا تزال محدودة مقارنة بالإنجليزية

(١) يناقش دي فارينس العلاقة بين الاعتراف باللغة والحق في المساواة، ويرى أن اللغات الرسمية في المنظمات الدولية تمثل "امتدادًا للهوية الجماعية في المجال القانوني الدولي"، وأن إدراج اللغة العربية يعكس الاعتراف بمكانة الأمة العربية كفاعل ثقافي وقانوني.
Fernand de Varennes, "Language Rights as Human Rights: A New Approach," Human Rights Law Review 3, no. 2 (2003): 237–252.

(٢) تنص المادة على أن اللغة العربية من اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي، مما يمنحها حماية إقليمية على مستوى القارة. هذا الاعتراف الإقليمي يدعم الاعتراف الدولي ويُكرّس اللغة العربية كلغة تواصل دبلوماسي في إفريقيا.
African Union, Constitutive Act of the African Union, Article 25 (2000).

(٣) يؤكد الكاتب أن اللغة الرسمية تمثل شكلاً من أشكال الاعتراف بالهوية القانونية، وأن حرمان مجموعة لغوية من الاعتراف بلغتها يُعد تمييزًا ثقافيًا محظورًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.
Thornberry, International Law and the Rights of Minorities, pp. 58–60.

(٤) يحذر التقرير من أن الاعتراف الشكلي باللغات لا يضمن حمايتها، وأن "الحق في اللغة" يجب أن يُترجم إلى سياسات تعليمية وإعلامية واقتصادية تعزز استخدامها اليومي داخل المؤسسات الدولية والوطنية.
أنظر في ذلك تفصيلاً:-
UNESCO, Report on the Application of the Universal Declaration of Linguistic Rights (Barcelona: UNESCO, 1999).

والفرنسية، مما يفرض على الدول العربية تطوير سياسات لغوية مؤسسية لدعم استخدام العربية في المجالات الأكاديمية والرقمية[١].

وبناءً على ما تقدم، فإن الاعتراف الدولي باللغة العربية كلغة رسمية يُعد خطوة تأسيسية نحو حمايتها الدولية، لكنه يحتاج إلى تفعيل عملي عبر خطط دعم الترجمة القانونية، وتطوير المصطلحات الموحدة، وتعزيز حضور اللغة العربية في المحافل العلمية والبحثية الدولية. فالحماية القانونية لا تتحقق بمجرد الاعتراف الرمزي، بل من خلال مأسسة اللغة في أجهزة صنع القرار الدولي.

المطلب الثالث

مركز اللغة العربية في المنظمات الدولية

"The Position of the Arabic Language in International Organizations"

تُعدّ اللغة العربية من اللغات ذات الحضور المميز داخل المنظمات الدولية، إذ حظيت باعترافٍ رسميٍّ في عددٍ من أهم الهيئات الأممية والإقليمية، وهو ما يعكس المكانة الحضارية والثقافية والسياسية للعالم العربي داخل المنظومة الدولية. وقد كان الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية وعاملة في منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ خطوةً تاريخيةً في مسار تعزيز التعدد اللغوي الدولي، حيث تبنّت الجمعية العامة القرار رقم ٣١٩٠ (د–٢٨) الذي نصَّ على إدراج اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.[٢]

وقد جاء هذا القرار تتويجًا لمساعٍ دبلوماسية عربية حثيثة بدأت منذ أوائل الستينيات، مدعومةً من جامعة الدول العربية وعددٍ من الدول الأعضاء ذات الثقل في الأمم المتحدة.ومنذ ذلك الحين، أصبحت اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة، إلى جانب الإنجليزية والفرنسية والإسبانية

(١) يختتم الباحث تحليله بالتأكيد على أن الحماية الفعلية للغة العربية في المنظمات الدولية تتطلب الانتقال من مرحلة الاعتراف إلى مرحلة "التمكين اللغوي(Linguistic Empowerment) "، أي دعم اللغة بالموارد البشرية والتقنية اللازمة لضمان بقائها فاعلة في المجال الدولي.
أنظر في ذلك تفصيلاً:-
de Varennes, "Language Rights as Human Rights," pp. 249–250.

(٢) يوضح القرار أن إدراج اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للأمم المتحدة جاء تقديرًا لدورها الحضاري ومكانة الدول العربية داخل المنظمة، واستجابة لمبدأ المساواة اللغوية بين الشعوب.
أنظر في ذلك:-
United Nations General Assembly, Resolution 3190 (XXVIII): Inclusion of Arabic among the Official and Working Languages of the General Assembly and its Main Committees, 18 December 1973, available at: https://undocs.org/en/A/RES/3190(XXVIII).

والروسية والصينية، وهو ما أتاح للعالم العربي المشاركة الفاعلة في صياغة الخطاب الأممي وصنع القرار الدولي بلغةٍ تعبّر عن هويته الثقافية والحضارية.(١)

كما اعتمدت المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة – مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) – اللغة العربية ضمن لغاتها الرسمية والعاملة، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانتها الدولية وإدماجها في آليات التواصل العلمي والإداري داخل تلك المنظمات.(٢)

وفي الإطار الإقليمي، تُعدّ اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة لجامعة الدول العربية، كما تُستخدم بوصفها لغة العمل الأساسية في منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي إلى جانب الإنجليزية والفرنسية، وهو ما يعكس بعدها الجغرافي والثقافي في إفريقيا وآسيا.(٣)

كذلك، تُعدّ اللغة العربية إحدى اللغات المعتمدة في مؤسسات الاتحاد الإفريقي منذ تعديل نظامه الأساسي عام ٢٠٠٣، حيث نصّ على المساواة التامة بين اللغات الرسمية للدول الأعضاء، بما فيها العربية.(٤) ولا يقتصر الاعتراف باللغة العربية على الطابع الرمزي أو الإجرائي فحسب، بل يمتد ليعكس دلالاتٍ سياسية وثقافية عميقة ترتبط بتكريس مبدأ التنوع اللغوي والثقافي الذي تدافع عنه الأمم المتحدة بوصفه جزءاً من الهوية الإنسانية المشتركة. فاعتماد اللغة العربية في المنظمات الدولية يُعدّ تأكيدًا على احترام الحضارة العربية الإسلامية ودورها التاريخي في إغناء الفكر الإنساني والقانون الدولي، كما يُمثل اعترافًا بحق الشعوب العربية في التعبير عن نفسها بلغتها الأم داخل المحافل الدولية دون الحاجة إلى وسطاء لغويين.(٥) ومن الجدير بالذكر أن المنظمة الدولية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تلعب دورًا محوريًا في حماية وتعزيز استخدام اللغة العربية، إذ أطلقت عدة مبادرات أبرزها اليوم العالمي للغة العربية

(١) يشير بطرس غالي إلى أن الاعتراف باللغات الرسمية الست، ومنها اللغة العربية، يعكس الطبيعة التعددية للأمم المتحدة ويضمن المشاركة المتكافئة بين الدول الأعضاء.

Boutros Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping* (New York: United Nations, 1992), 7–9.

(٢) تنص وثائق اليونسكو الأساسية على اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وعاملة في المؤتمرات العامة والوثائق الرسمية، مما يسهم في تعزيز نشر المعرفة باللغة العربية

أنظر في ذلك:-

UNESCO*, Basic Texts of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization,* 2023 Edition, Article II.

(٣) Organization of Islamic Cooperation (OIC), *Charter of the Organization of Islamic Cooperation*, 2008, Article 45.

(٤) يُشير النص إلى أن اللغات الرسمية للاتحاد تشمل(اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية)تأكيدًا للتعدد اللغوي في إفريقيا.

مشار اليها في ذلك:-

African Union, *Constitutive Act of the African Union*, adopted in Lomé on 11 July 2000, Article 25.

(٥) يُبرز الكاتب أن إدراج اللغة ضمن إطار الحقوق الثقافية يعزز مبدأ المساواة ويُكرس العدالة اللغوية في المنظمات الدولية.

أنظر في ذلك تفصيلاً:-

Fernand de Varennes, Language Rights and Human Rights: The Role of Language in the Promotion of Equality and Non-Discrimination (The Hague: Kluwer Law International, 2004), 155–158.

في ١٨ ديسمبر من كل عام، وهو التاريخ الذي اعتمدت فيه الأمم المتحدة اللغة العربية رسميًا عام ١٩٧٣، وذلك من أجل الاحتفاء بإسهامات اللغة العربية في الحضارة الإنسانية، وتعزيز التعاون اللغوي بين الأمم.(١) وبذلك، يمكن القول إن مركز اللغة العربية في المنظمات الدولية لا يقتصر على كونها لغة رسمية فحسب، بل يُمثل إطارًا حضاريًا وسياسيًا يعبّر عن التعدد الثقافي في النظام الدولي المعاصر، وعن عودة التوازن اللغوي بعد عقودٍ من هيمنة اللغات الغربية. فاللغة العربية اليوم أصبحت إحدى أدوات الحوار الدولي وصياغة الخطاب العالمي حول قضايا التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام، والثقافة، مما يجعل حمايتها وتعزيز استخدامها مسؤوليةً دولية مشتركة.(٢)

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه الحماية الدولية للغة العربية

"Challenges Facing the International Protection of the Arabic Language"

تمهيد وتقسيم:

على الرغم من المكانة المتميزة التي تحظى بها اللغة العربية في المنظمات الدولية والمواثيق الإقليمية، فإن هذه المكانة تواجه في العصر الحديث مجموعةً من التحديات البنيوية والمعرفية التي تهدد استدامتها ودورها في النظام الدولي. اللغة العربية، بوصفها لغةً ذات عمقٍ حضاري وثقافي، أصبحت في مواجهة مباشرة مع متغيراتٍ عالمية متسارعة، يأتي في مقدمتها العولمة والهيمنة اللغوية الغربية، إضافة إلى الثورة التقنية والرقمية التي غيّرت أنماط التواصل والمعرفة، وأخيرًا ضعف السياسات الوطنية في الدول العربية ذاتها في مجال تعزيز اللغة وتطويرها بما يواكب متطلبات العصر.(٣)

(١) توضح اليونسكو أن الاحتفال السنوي يهدف إلى نشر الوعي العالمي بأهمية اللغة العربية وتعزيز التفاهم بين الثقافات.
UNESCO, World Arabic Language Day – 18 December, available at: https://www.unesco.org/en/days/arabic-language

(٢) يُشير الكاتب إلى أن الاعتراف الدولي باللغة لا يُعد إجراءً شكليًا، بل يُمثل ضمانة حقيقية لحقوق الشعوب في المشاركة الثقافية والسياسية داخل المجتمع الدولي. =

Patrick Thornberry, International Law and the Rights of Minorities (Oxford: Oxford University Press, 1991), 66–69..

(٣) تشير اليونسكو في هذا التقرير إلى أن التعدد اللغوي في العالم يتعرض لخطر التراجع نتيجة العولمة الاقتصادية والاتصالية، وأن أكثر من نصف لغات العالم مهددة بالانقراض خلال القرن الحالي.
مشار اليها في ذلك:-
UNESCO, World Report: Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue (Paris: UNESCO Publishing, 2009), 72–75.

إن هذه التحديات لا تقتصر على البُعد اللغوي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا ثقافية واقتصادية وسياسية متشابكة، تُبرز في مجموعها إشكالية جوهرية في العلاقة بين اللغة والسلطة داخل النظام الدولي المعاصر. فاللغة لم تعد وسيلةً للتواصل فقط، بل أصبحت أداةً للهيمنة المعرفية وصياغة الوعي الجمعي، وهو ما أشار إليه المفكر الفرنسي بيير بورديو حين وصف اللغة بأنها «أداة رمزية لإنتاج السلطة»[١] وهي حقيقةٌ تتجلى اليوم بوضوح في سيطرة اللغات الأجنبية على مجالات البحث العلمي، والإعلام، والتكنولوجيا. وفي ظل هذا الواقع، تتعرض اللغة العربية لتحدياتٍ متعددة المستويات:

فمن جهةٍ أولى: فرضت العولمة نظامًا لغويًا عالميًا أحادي القطب تُهيمن فيه اللغة الإنجليزية على مجالات الاقتصاد والعلوم والدبلوماسية، مما أدى إلى تراجع نسبي في حضور اللغات الوطنية الأخرى داخل المؤسسات الدولية ومراكز الإنتاج المعرفي.[٢]

ومن جهةٍ ثانية: أحدثت الثورة الرقمية تحولًا جذريًا في أنماط الكتابة والتواصل، حيث أضحت المنصات الإلكترونية والتقنيات الذكية تفرض لغتها الخاصة – غالبًا الإنجليزية – على المستخدمين، في حين ما زالت البنية الرقمية العربية تعاني من قصورٍ واضح في المحتوى والبرمجيات الداعمة.[٣]

أما من جهةٍ ثالثة: فإن معظم الدول العربية لم تُبلور حتى الآن استراتيجيات وطنية متكاملة لحماية اللغة العربية على الصعيدين الداخلي والدولي، إذ تُترك قضايا اللغة في كثير من الأحيان دون تخطيط لغوي فعّال أو تنسيق مؤسسي بين وزارات التعليم والثقافة والإعلام، مما يُضعف من قدرة العربية على الصمود أمام التحديات العالمية.[٤]

---

(١) يحلل بورديو العلاقة بين اللغة والسلطة بوصفها علاقة غير متكافئة تُنتج فيها اللغة هيمنة رمزية تعكس التوزيع غير العادل للقوة الاجتماعية والثقافية.

أنظر في ذلك:-

Pierre Bourdieu, Language and Symbolic Power, trans. Gino Raymond and Matthew Adamson (Cambridge: Polity Press, 1991), 43–45.

(٢) يبيّن الكاتب أن انتشار اللغة الإنجليزية عالميًا ليس مجرد ظاهرة ثقافية، بل هو شكل من أشكال الإمبريالية اللغوية التي تُسهم في تهميش اللغات الوطنية.=

=

أنظر في ذلك:-

Robert Phillipson, Linguistic Imperialism (Oxford: Oxford University Press, 1992), 47–52.

(٣) يُبرز التقرير أن المحتوى العربي على الإنترنت لا يتجاوز ٣% من إجمالي المحتوى العالمي، وأن ضعف البنية الرقمية العربية يشكل تحديًا كبيرًا أمام حضور اللغة في الفضاء الإلكتروني.

مشار اليها في ذلك:-

UNESCO, Arabic Language in the Digital Age: Challenges and Opportunities (Doha: UNESCO Office for the Gulf States, 2021), 14–18.

(٤) تؤكد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن معظم الدول العربية تفتقر إلى سياسات لغوية وطنية واضحة، وأن الجهود الحالية متفرقة وغير منسقة.

مشار اليها في ذلك:-

Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization (ALECSO), Strategy for the Promotion of the Arabic Language 2018–2030 (Tunis: ALECSO, 2018), 9–13.

وعليه، فإن دراسة هذه التحديات تمثل خطوةً ضرورية لفهم الواقع المعاصر للحماية الدولية للغة العربية، إذ تُمكّن الباحث من تحليل الأسباب البنيوية لتراجع حضور اللغة العربية في الفضاء الدولي، وتحديد السبل الممكنة لتعزيز مكانتها مستقبلاً. فالتعامل مع هذه التحديات يجب أن ينطلق من رؤية شاملة تربط بين الإصلاح الوطني والتحرك الدولي، وبين التنمية اللغوية والتحول الرقمي، لضمان استدامة اللغة العربية كلغة حضارةٍ ومعرفةٍ وهوية.(١)

وفي ضوء ما سبق، سوف نقسم هذا المبحث على النحو الآتي:

- المطلب الأول: العولمة والهيمنة اللغوية.
- المطلب الثاني: التحديات التقنية والرقمية.
- المطلب الثالث: ضعف السياسات الوطنية لدعم اللغة العربية.

المطلب الأول

العولمة والهيمنة اللغوية

"Globalization and Linguistic Hegemony"

تُعدّ العولمة من أبرز الظواهر التي أثّرت بصورةٍ مباشرة على بنية النظام اللغوي العالمي، إذ أعادت صياغة العلاقات بين اللغات وفق منطق القوة الاقتصادية والثقافية والسياسية. فبدلًا من التعدد اللغوي الذي كان يعكس التنوع الحضاري، بات المشهد اللغوي الدولي اليوم أقرب إلى نظام أحادي القطب تهيمن فيه اللغة الإنجليزية على مجالات المعرفة والاقتصاد والاتصال العالمي(٢).

هذه الهيمنة لم تأتِ مصادفة، بل كانت نتيجة تفاعلٍ معقّد بين القوة الاقتصادية الأمريكية والهيمنة الثقافية الغربية التي جعلت من الإنجليزية لغة "العولمة" بامتياز. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت اللغات الوطنية الأخرى – ومنها اللغة العربية – تواجه صعوباتٍ بنيوية في الحفاظ على حضورها في الفضاءات

(١) يُشير دي فارين إلى أن حماية اللغة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تضافر الجهود المحلية والدولية، لأن اللغة تمثل بعدًا إنسانيًا يتجاوز الحدود الوطنية.
أنظر في ذلك:-
Fernand de Varennes, Language Rights as Human Rights: A New Approach, Human Rights Law Review 3, no. 2 (2003): 237–252.

(٢) يشير تقرير اليونسكو إلى أن العولمة أدّت إلى انتشار عدد محدود من اللغات على حساب مئات اللغات المحلية، مما يهدد التنوع اللغوي العالمي.
UNESCO warns that globalization, if unmanaged, leads to "linguistic homogenization," reducing languages to mere tools of economic exchange.
مشار اليها في ذلك تفصيلا:-
UNESCO, World Report: Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue (Paris: UNESCO Publishing, 2009), 62–65.

العلمية والدبلوماسية والإعلامية، إذ تُقاس المكانة اللغوية اليوم بقدرتها على الولوج إلى الأسواق الدولية، والبحث العلمي، ومجالات التكنولوجيا المتقدمة(١). وبهذا، تحولت اللغة من كونها مكوّنًا ثقافيًا إلى رأسمال رمزي واقتصادي يُقاس بمدى الطلب العالمي عليها(٢).

في هذا السياق، يرى الباحث الدنماركي روبرت فيليبسون (Robert Phillipson) أن ما يُسمى بـ"الهيمنة اللغوية (Linguistic Imperialism) "هو أحد أوجه الاستعمار الحديث، إذ تُستخدم اللغة المهيمنة – الإنجليزية – كوسيلة لتكريس النفوذ الثقافي والسياسي للدول الغربية(٣) .

This "linguistic imperialism," he argues, operates subtly through education systems, academic publishing, and international organizations, thereby marginalizing other languages and shaping global discourse in ways that privilege English-speaking cultures(4).

أما بالنسبة للغة العربية، فقد انعكست هذه الظاهرة بشكلٍ واضح في مجالات التعليم والبحث العلمي، حيث باتت الجامعات العربية تعتمد بشكلٍ متزايد على اللغة الإنجليزية كلغةٍ للتدريس في التخصصات العلمية والتقنية، بحجة الانفتاح على العالم، وهو ما أدى إلى إضعاف التواصل المعرفي بالعربية وإقصائها من مجالات الابتكار(٥).

كما أنّ سيطرة الإنجليزية على المحتوى الرقمي العالمي – إذ يتجاوز أكثر من ٦٠% من الإنترنت جعلت اللغة العربية في موقعٍ دفاعي، رغم كونها من أكثر اللغات استخدامًا من حيث عدد الناطقين(٦).

---

(١) يؤكد كريستال أن اللغة الإنجليزية أصبحت لغة العولمة بفضل القوة الاقتصادية والتقنية للدول الناطقة بها، وليس لتفوقها اللغوي الذاتي "Crystal argues that "English became global because of power, not purity.
أنظر في ذلك:-
David Crystal, English as a Global Language, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 28–31.

(٢) يرى بورديو أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي "رأسمال رمزي" يستخدم في الصراع الاجتماعي والسياسي لإنتاج الهيمنة.
أنظر في ذلك:-
Pierre Bourdieu, Language and Symbolic Power (Cambridge: Polity Press, 1991), 45–49.

(٣) يقدّم فيليبسون مفهوم "الإمبريالية اللغوية"، موضحًا أن الهيمنة الإنجليزية ناتجة عن سياسات استعمارية وتربوية واعية هدفت إلى فرض نموذج لغوي موحّد يخدم مصالح الغرب.
أنظر في ذلك:-
Robert Phillipson, Linguistic Imperialism (Oxford: Oxford University Press, 1992), 47–55.

(٤) يضيف فيليبسون أن هذه الهيمنة تعمل عبر آليات غير مباشرة مثل التعليم الدولي، النشر العلمي، ومؤسسات التمويل التي تشترط استخدام الإنجليزية في التواصل الأكاديمي.
Ibid., 78–82.

(٥) يناقش الباحث أثر اعتماد اللغة الإنجليزية في التعليم العربي، معتبرًا أنه يؤدي إلى "فقدان التواصل المعرفي بالعربية" ويهدد بخلق جيلٍ منقطع عن لغته وثقافته.
أنظر في ذلك:-
Khaled Al-Fadly, "Arabic Language and Globalization: Between Identity and Modernity," Journal of Cultural Studies 12, no. 2 (2019): 114–118.

(٦) تُظهر الإحصاءات أن نسبة المحتوى العربي على الإنترنت لا تتجاوز ٤%، في حين تتجاوز الإنجليزية ٦٠%، مما يعكس فجوة رقمية لغوية كبيرة.

العولمة اللغوية لا تُهدد اللغة العربية من الخارج فحسب، بل تُحدث كذلك تحوّلات ثقافية داخل المجتمعات العربية، حيث يُنظر إلى استعمال اللغات الأجنبية بوصفه رمزًا للحداثة والتقدّم، في حين تُربط العربية أحيانًا بالماضي والتقليد، وهو ما يعبّر عنه بورديو بمفهوم الهيمنة الرمزية (Symbolic Domination)، أي إعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية من خلال اللغة[١].

هذه الظاهرة تضعف الوعي الجمعي بقيمة اللغة الأم وتُؤدي إلى ما يسميه علماء الاجتماع بـ"الاستلاب اللغوي"

(Linguistic Alienation)[2].

وعلى الصعيد الدولي، فإن المؤسسات متعددة الأطراف – كالأمم المتحدة واليونسكو – رغم اعترافها الرسمي باللغة العربية كلغةٍ رسمية، إلا أن حضورها الفعلي في المؤتمرات والوثائق ما زال محدودًا مقارنة بالإنجليزية والفرنسية، وهو ما يكشف عن وجود فجوة بين الاعتراف القانوني والتطبيق العملي[٣].

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن التحدي الذي تفرضه العولمة والهيمنة اللغوية لا يكمن فقط في انتشار لغةٍ بعينها، بل في تحوّل اللغة إلى أداة سلطة ناعمة (Soft Power) تُستخدم لإعادة تشكيل النظام المعرفي والثقافي الدولي. ومن ثم، فإن حماية اللغة العربية في هذا الإطار تتطلب سياساتٍ لغوية دولية نشطة تُعيد التوازن إلى النظام اللغوي العالمي، وتربط بين الدفاع عن التنوع الثقافي وحق الشعوب في لغاتها الوطنية.[٤]

مشار اليها في ذلك:-

Internet World Stats, “Languages of the Internet – 2023 Statistics,” available at: https://www.internetworldstats.com/stats7.htm

(١) يُعرّف بورديو مفهوم “الهيمنة الرمزية” بوصفه عملية ثقافية غير مباشرة يُعاد من خلالها إنتاج السيطرة عبر اللغة والعادات الثقافية.

=

أنظر في ذلك:-

Pierre Bourdieu, Outline of a Theory of Practice (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), 171–175.

(٢) يصف الكاتب الكيني ظاهرة “الاستلاب اللغوي”، أي فقدان الشعوب لهويتها نتيجة تفضيل اللغة الاستعمارية على لغتها الأصلية، وهي حالة مشابهة جزئيًا للوضع العربي المعاصر.

Ngũgĩ wa Thiong'o, Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature (London: Heinemann, 1986), 4–7.

(٣) رغم اعتماد اللغة العربية رسميًا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٣، إلا أن هيمنة الإنجليزية والفرنسية ما تزال واضحة في التداول العملي للوثائق الدولية.

مشار اليها في ذلك:-

UN General Assembly, Resolution 3190 (XXVIII), “Use of Arabic Language in the United Nations,” 18 December 1973

(٤) يؤكد دي فارين أن تعزيز التعدد اللغوي هو أساس العدالة الثقافية، وأن الحماية القانونية للغات يجب أن تُدرج ضمن سياسات حقوق الإنسان الشاملة

Fernand de Varennes, “Language Rights as Human Rights: A New Approach,” Human Rights Law Review 3, no. 2 (2003): 237–252.

المطلب الثاني

التحديات التقنية والرقمية

"Technical and Digital Challenges"

إنّ التحوّل الرقمي الذي يشهده العالم في العقود الأخيرة قد غيّر بصورةٍ جذرية أنماط التواصل والإنتاج المعرفي، وجعل من اللغة أحد أهم محركات التطور في مجالات الذكاء الاصطناعي، والبرمجة، والتعليم الإلكتروني، والتواصل الاجتماعي. وفي هذا السياق، أصبحت اللغات تتنافس على الوجود داخل الفضاء السيبراني، حيث لم يعد البقاء اللغوي مرتبطًا بعدد المتحدثين فقط، بل بقدرة اللغة على التكيّف مع البيئة الرقمية وتوليد المحتوى القابل للاستخدام في النظم التقنية الحديثة(١).

تواجه اللغة العربية تحدياتٍ جوهرية في هذا المضمار؛ إذ تُعد من أقدم اللغات الحيّة وأغناها من حيث البنية والدلالة، لكنها في المقابل تعاني من ضعفٍ في التمثيل الرقمي والمعالجة الحاسوبية مقارنة باللغات العالمية الكبرى. فالبنية الصرفية والنحوية المعقدة للعربية، وتعدد لهجاتها الإقليمية، وصعوبة إدخالها في الخوارزميات اللغوية، أدت إلى محدودية دمجها في أنظمة الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية(٢).

وقد أظهرت دراسات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنّ اللغة العربية، رغم مكانتها الدينية والثقافية، لا تتجاوز نسبة ضئيلة من المحتوى الرقمي العالمي، وأنّ تطوير أدوات رقمية فعّالة باللغة العربية لا يزال متأخرًا مقارنةً باللغات الأوروبية والآسيوية(٣).

هذا الضعف التقني لا يُعدّ مجرد مسألة لغوية، بل هو قضية تنموية وثقافية تمسّ حق المجتمعات الناطقة بالعربية في الوصول إلى المعرفة والمشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي(١).

---

(١) يوضح التقرير أنّ اللغة أصبحت موردًا استراتيجيًا في العصر الرقمي، وأنّ اللغات التي لا تمتلك تمثيلًا قويًا في العالم الرقمي تواجه خطر "الانقراض الإلكتروني
(Electronic Extinction). The report emphasizes the need for digital policies that sustain linguistic diversity online .
أنظر في ذلك:-
UNESCO, World Report: Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue (Paris: UNESCO Publishing, 2009), 110–113.

(٢) يبين حبش أن التحديات التقنية في معالجة اللغة العربية ترجع إلى طبيعتها الاشتقاقية الغنية، وتعدد اللهجات، مما يجعل نمذجتها حاسوبيًا أكثر صعوبة من اللغات التحليلية كالإنجليزية.
أنظر في ذلك:-
.Nizar Habash, Introduction to Arabic Natural Language Processing (San Rafael, CA: Morgan & Claypool, 2010), 7–12

(٣) يشير التقرير إلى أن نسبة المحتوى العربي على الإنترنت لا تتجاوز ٤% رغم أن العرب يمثلون أكثر من ٦% من مستخدمي الإنترنت، مما يعكس فجوة تمثيل رقمية واضحة.
مشار اليها في ذلك:-
UNESCO, Arabic Language in the Digital Age: Report of the Arabic Language Observatory (Paris: UNESCO, 2020), 15–18.

وفي ميدان الذكاء الاصطناعي تحديدًا، تواجه اللغة العربية تحديًا مضاعفًا، إذ تُهيمن الشركات الغربية على إنتاج الخوارزميات وقواعد البيانات المستخدمة في تطوير النماذج اللغوية، وهي في الغالب موجهة للغات الإنجليزية والصينية والفرنسية، بينما تُستبعد العربية أو تُدرج بشكلٍ هامشي(٢).هذه الهيمنة التقنية تؤدي إلى "التمييز اللغوي الرقمي(Digital Linguistic Discrimination) "، أي إقصاء لغات معينة من الوصول إلى البنية التحتية المعلوماتية، مما يهدد مبدأ المساواة اللغوية في الفضاء السيبراني(٣).كما أنّ المحتوى العربي على الإنترنت، وإن كان في تزايد نسبي خلال العقد الأخير، إلا أنه ما يزال يعاني من ضعف في الجودة العلمية والتقنية، حيث يغلب عليه الطابع الإعلامي والديني، في حين تغيب الأبحاث العلمية والمنشورات الأكاديمية باللغة العربية عن قواعد البيانات الكبرى مثل Scopus ، Web of Science(4).

هذا التفاوت في نوعية المحتوى يعمّق من الفجوة المعرفية بين العربية وباقي اللغات العالمية.

وإلى جانب المشكلات التقنية، تعاني العربية من تجزئة لغوية رقمية بسبب غياب التوحيد في المعايير البرمجية والخطية بين الدول العربية، مما يعيق تطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي موحّدة. فعلى سبيل المثال، توجد اختلافات في الترميز الرقمي (Unicode) للخط العربي، وفي التشكيل والاتجاه، وهو ما يعرقل دقة البحث والمعالجة اللغوية(٥).

---

(١) يناقش دي فارين العلاقة بين الحقوق اللغوية والفجوة الرقمية، مؤكدًا أن حرمان اللغات من الأدوات التقنية يمثل انتهاكًا لحق الإنسان في الوصول إلى المعلومات والمعرفة.
أنظر في ذلك:-
Fernand de Varennes, "The Digital Divide and Linguistic Human Rights," International Journal on Minority and Group Rights 25, no. 3 (2018): 263–268.

(٢) تحذر الورقة المشتركة بين اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات من أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي الحالية منحازة لغويًا لصالح الإنجليزية، مما يُضعف التعدد اللغوي العالمي.
مشار اليها في ذلك:-
UNESCO & ITU, AI and Multilingualism: Policy Brief (Geneva: United Nations, 2021), 4–6.

(٣) تُعرف الباحثة مصطلح Digital Linguistic Discrimination بأنه "التمييز التقني ضد اللغات التي لا تمتلك تمثيلًا رقميًا كافيًا"، وتُعد اللغة العربية مثالًا واضحًا على ذلك.
أنظر في ذلك:-
Rania Habib, "Digital Linguistic Discrimination: The Case of Arabic," Journal of Language and Technology 9, no. 2 (2021): 97–104.

(٤) خلص التقرير إلى أن ٧٠% من المحتوى العربي المتاح على الإنترنت يتركز في مجالات الترفيه والإعلام، بينما لا تتجاوز نسبة المحتوى العلمي العلمي ٦.%.
مشار اليها في ذلك:-
Al Jazeera Centre for Studies, Arabic Content on the Internet: Reality and Challenges (Doha, 2022), 5–9.

(٥) يُظهر التقرير أن تعدد طرق ترميز الخط العربي (خاصة في الحروف المتصلة والمشكلة) يؤدي إلى صعوبات في الفهرسة والتعرف الضوئي على الحروفOCR .
Unicode Consortium, Arabic Script Technical Report No. 9, updated 2023.

في ضوء هذه التحديات، فإنّ الحماية الدولية للعربية لم تعد مسألة رمزية أو ثقافية فقط، بل أصبحت ضرورة تقنية لضمان عدم تهميشها في النظام الرقمي العالمي. ولذلك، يجب أن تتبنى الدول والمنظمات الدولية سياسات لغوية رقمية تراعي حق اللغة العربية في التمثيل العادل في التكنولوجيا، سواء عبر دعم البحث في المعالجة الحاسوبية، أو تمويل مشاريع الذكاء الاصطناعي اللغوي، أو إنشاء بنوك بيانات عربية مفتوحة. فحماية العربية رقمياً هي اليوم شكلٌ جديد من الدفاع عن السيادة الثقافية[١].

المطلب الثالث

ضعف السياسات الوطنية لدعم اللغة العربية

"Weakness of National Policies Supporting the Arabic Language"

تُعد السياسات الوطنية أحد المرتكزات الأساسية للحفاظ على اللغة العربية وتعزيز مكانتها في المجتمعات العربية، غير أن الواقع يشير إلى وجود قصور واضح في هذه السياسات من حيث الرؤية والتخطيط والتنفيذ. فعلى الرغم من النصوص الدستورية في أغلب الدول العربية التي تُقر بأن العربية هي اللغة الرسمية، إلا أن هذا الاعتراف غالباً ما يظل شكلياً ولا يُترجم إلى سياسات فعالة تُعزز استخدامها في التعليم، والإدارة، والإعلام، والبحث العلمي. هذا الضعف يُسهم بشكل مباشر في تراجع مكانة العربية في مقابل اللغات الأجنبية، لا سيما الإنجليزية والفرنسية، التي باتت لغة التعليم العالي والإدارة في كثير من الدول العربية. إن أحد أبرز مظاهر هذا القصور يتمثل في ضعف التخطيط اللغوي على المستوى الوطني، إذ لم تُنشأ في العديد من الدول العربية هيئات متخصصة تُعنى بوضع خطط استراتيجية شاملة لحماية اللغة العربية وتطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي والعولمة الثقافية. كما أن المناهج الدراسية في بعض البلدان العربية ما زالت تعتمد على أساليب تقليدية لا تُشجع الطلبة على حب اللغة أو استخدامها الإبداعي، بل تقتصر على الجوانب النحوية الجافة، مما يؤدي إلى ضعف مهارات التعبير والكتابة لدى الأجيال الجديدة[٢].

---

(١) يرى الباحث أن الدفاع عن اللغة العربية في الفضاء الرقمي يُعد شكلًا من أشكال "السيادة الثقافية الرقمية"، أي حماية الهوية اللغوية من التبعية التقنية.

أنظر في ذلك:-

Hamad Al-Malik, "Digital Sovereignty and the Arabic Language," Arab Journal of Digital Policy 4, no. 1 (2023): 55–60.

(٢) يوضح الباحث أن معظم الدول العربية تفتقر إلى سياسة لغوية وطنية واضحة المعالم، وأن ذلك يؤدي إلى "fragmented linguistic planning"

يفتقد التنسيق المؤسسي، مما يُضعف القدرة على مواجهة التحديات اللغوية في عصر العولمة.

أنظر في ذلك:-

Elimam, Abdalla Uba Adamu, Language Policy and Planning in the Arab World: Challenges and Prospects, Arab World English Journal, Vol. 9, No. 4 (2018), pp. 345–347.

إضافةً إلى ذلك، فإن الازدواجية اللغوية المنتشرة في المجتمعات العربية – بين الفصحى والعامية من جهة، وبين العربية واللغات الأجنبية من جهة أخرى – تُشكل تحدياً بنيوياً أمام بناء سياسة لغوية موحدة. كما أن الاعتماد المفرط على اللغات الأجنبية في الجامعات، ولا سيما في التخصصات العلمية والطبية، أدى إلى عزل اللغة العربية عن مجالات التطور المعرفي والتكنولوجي، مما يهدد استمراريتها كلغة علم وإنتاج فكري(١).

ولا يمكن إغفال الدور المحدود للمؤسسات الإعلامية والثقافية الرسمية، التي كثيراً ما تستخدم اللغة العربية بطرق غير معيارية أو ممزوجة بمفردات أجنبية، وهو ما يضعف الذوق اللغوي العام ويُكرّس هيمنة اللغات الأجنبية في الحياة اليومية. كما أن ضعف التمويل الموجه للمشاريع اللغوية العربية – سواء في مجال الترجمة أو التعريب أو المحتوى الرقمي – يعكس غياب رؤية وطنية متكاملة لحماية اللغة العربية(٢).

ومن الجدير بالذكر أن بعض المنظمات الإقليمية، مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، قد دعت مراراً إلى اعتماد "استراتيجيات لغوية وطنية" تقوم على التعليم بالعربية وتحديثها بما يتلاءم مع التطورات الرقمية، إلا أن الاستجابة على المستوى الحكومي كانت متواضعة في أغلب الحالات(٣). إن هذا التقاعس المؤسسي يجعل من حماية اللغة العربية مسؤولية جماعية تتطلب تعاوناً بين الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، لضمان أن تبقى العربية لغة علم وثقافة وهوية في آنٍ واحد.

---

(١) يناقش المؤلف أن ازدواجية اللغة (diglossia) بين الفصحى والعامية، بالإضافة إلى الاعتماد الواسع على الإنجليزية والفرنسية في التعليم، تخلق "a linguistic hierarchy" تقلل من مكانة العربية كلغة علم وإنتاج معرفي.

أنظر في ذلك:-

Al-Issa, Ahmad, Sociolinguistic Perspectives on Arabic Language Policy in Education*, in* Language Policy in the *Middle East*, ed. by Kaplan & Baldauf (Springer, 2007), pp. 195–197.

(٢) يؤكد التقرير أن ضعف الاستثمار في مشاريع التعريب والترجمة الرقمية من بين الأسباب الجوهرية وراء تراجع المحتوى العربي على الإنترنت، مشيراً إلى أن نسبة المحتوى العربي لا تتجاوز ٣% من إجمالي المحتوى العالمي على الشبكة.

مشار اليها في ذلك:-

UNESCO, The Arab States Report on Language and Education: Challenges and Reforms, Paris, 2016, pp. 22–25.

(٣) توصي الوثيقة بضرورة وضع خطط وطنية "to promote Arabic as a language of knowledge and innovation," وتؤكد على تكامل الأدوار بين المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية لتحقيق حماية لغوية مستدامة.

أنظر في ذلك:-

ALECSO (Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization), The Comprehensive Strategy for the Arabic Language, Tunis, 2019.

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية لتعزيز الحماية الدولية للغة العربية

Future Prospects for Strengthening the International Protection of the "Arabic Language"

تمهيد وتقسيم:

تمثل اللغة العربية أحد أهم مقومات الهوية الحضارية والثقافية للأمة العربية، وهي لغة تمتد جذورها إلى أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، حملت خلالها تراثاً إنسانياً ومعرفياً غنياً شكّل ركيزة أساسية في الحضارة العالمية. إلا أن التحديات التي تناولناها في المبحث السابق – من هيمنة لغوية وعولمة ثقافية وتراجع في السياسات الوطنية – تفرض الحاجة إلى رؤية مستقبلية واضحة تعيد للغة العربية مكانتها اللائقة في النظام الدولي وفي المجتمعات الناطقة بها. إن تعزيز الحماية الدولية للغة العربية في المستقبل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين البُعد القانوني الدولي والبُعد الثقافي والتربوي والتكنولوجي، بحيث تُصبح اللغة العربية جزءاً من السياسات الدولية المعنية بالتنوع الثقافي وحقوق الإنسان، تماماً كما نصّت عليه اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. كما أن هذه الرؤية تستدعي تفعيل الأدوار الإقليمية للمنظمات العربية والإسلامية، مثل منظمة التعاون الإسلامي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لضمان تمثيل العربية في المحافل الدولية وتعزيز استخدامها في المنتديات والمنظمات متعددة الأطراف[١].

كذلك، فإن مستقبل اللغة العربية يرتبط بمدى قدرتها على التأقلم مع التحولات الرقمية التي يشهدها العالم اليوم، إذ أصبح الفضاء الإلكتروني مجالاً رئيسياً للتفاعل الثقافي والمعرفي. ومن ثمّ، فإن تطوير المحتوى العربي على الإنترنت، ودعم الذكاء الاصطناعي المعتمد على اللغة العربية، وتوحيد الجهود التقنية لتعزيز وجود اللغة العربية في البرمجيات والتطبيقات، كلها تمثل أركاناً أساسية لضمان حضور اللغة العربية في المستقبل.

إضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول العربية أن تتعامل مع اللغة العربية كمسؤولية وطنية واستراتيجية، لا كمجرد مظهر ثقافي أو تراثي. فالتعليم باللغة العربية في جميع المراحل، وتوحيد مناهجها

(١) تنص الاتفاقية على أن التنوع الثقافي هو "التراث المشترك للبشرية" وأن حماية اللغات الوطنية تشكل جزءاً من حقوق الإنسان الثقافية، وهو ما يفتح المجال أمام إدماج اللغة العربية ضمن الأطر القانونية الدولية الخاصة بالتنوع الثقافي.
مشار اليها في ذلك:-
UNESCO, Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions, Paris, 20 October 2005, Preamble and Articles 1–3.

بين الدول، وتحديث أساليب تعليمها وفقاً للمعايير الدولية، كلها خطوات ضرورية لضمان استدامة اللغة وحمايتها من التراجع في ظل المنافسة اللغوية الشرسة التي تفرضها اللغات العالمية الأخرى[١]

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الآفاق المستقبلية للحماية الدولية للغة العربية تعتمد على إرادة سياسية وثقافية عربية موحدة، مدعومة بأطر قانونية دولية تضمن الاعتراف بها كلغة من لغات الحضارة العالمية، ومُستندة إلى تطور علمي وتكنولوجي يعزز من حضورها في مختلف المجالات. فاللغة ليست مجرد وسيلة تواصل، بل هي رمز وجود وهوية وانتماء حضاري، وحمايتها تعني في جوهرها حماية الذاكرة الثقافية للأمة ومستقبلها.

وفي ضوء ما سبق، سوف نقسم هذا المبحث على النحو الآتي:

- المطلب الأول: تعزيز الاعتراف الدولي باللغة العربية.
- المطلب الثاني: تطوير السياسات التعليمية والثقافية.
- المطلب الثالث: توظيف التكنولوجيا في خدمة اللغة العربية.

المطلب الأول

تعزيز الاعتراف الدولي باللغة العربية

"Enhancing the International Recognition of the Arabic Language"

يُعدّ الاعتراف الدولي باللغة العربية كلغة رسمية عالمية أحد الركائز الجوهرية في سبيل تعزيز حمايتها في النظام القانوني الدولي. فاللغة العربية، التي يتحدث بها أكثر من ٤٥٠ مليون نسمة حول العالم وتُعدّ لغة القرآن الكريم، ليست مجرد وسيلة تواصل ثقافي بل هي وعاء حضاري للمعرفة والهوية والتاريخ الإنساني. ومع ذلك، فإن الاعتراف الدولي بها ظلّ محدودًا نسبيًا مقارنة بلغاتٍ أخرى مثل

(١) تشير المنظمة إلى أن بقاء اللغة العربية مرهون بمدى تحديث نظم التعليم العربي، ودعت إلى "Establishing a unified Arab linguistic strategy"
تقوم على التعليم بالعربية في كافة التخصصات، وتطوير المناهج بما يتوافق مع معايير الكفاءة العالمية.
مشار اليها في ذلك:-
ALECSO (Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization), Future Vision for Arabic Language Policies in the Arab World, Tunis, 2021.

الإنجليزية أو الفرنسية، مما يفرض ضرورة السعي لتوسيع نطاق الاعتراف بها في المنظمات الدولية والإقليمية، وفي الاتفاقيات المتعددة الأطراف(١).

لقد جاء أول اعتراف رسمي بالعربية كلغة عالمية عندما أقرت الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية (القرار رقم ٣١٩٠ (د-٢٨) المؤرخ في ١٨ ديسمبر (١٩٧٣)، ثم امتد الاعتراف لاحقًا إلى مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة مثل اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية(٢).

هذا الاعتراف كان خطوةً رمزيةً بالغة الأهمية في مسار تدويل اللغة، إذ جعلها من لغات التواصل الدبلوماسي والإداري في أرفع المحافل الدولية، إلى جانب الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والصينية والروسية.كما أن اللغة العربية اكتسبت بعدًا حضاريًا متزايدًا في الخطاب الدولي حول التنوع الثقافي، حيث أصبحت تُدرج ضمن سياسات الأمم المتحدة لتعزيز التعددية اللغوية. فوفقًا لتقرير اليونسكو حول World Report on Cultural Diversity (2009)، فإن حماية اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بما فيها العربية، تمثل التزامًا مؤسسيًا يهدف إلى تحقيق المساواة الرمزية بين الثقافات واللغات(٣).

وفي هذا السياق، أُعلن اليوم العالمي للغة العربية في ١٨ ديسمبر من كل عام – وهو يوم اعتمادها كلغة رسمية – ليكون مناسبةً دولية تحتفي بها مؤسسات العالم كافة، وتُبرز دورها في الحوار الثقافي والإنساني العالمي(٤). غير أنّ الاعتراف الرسمي وحده لا يكفي لتحقيق حماية فعّالة. فثمة حاجة إلى اعترافٍ وظيفي ومؤسسي يُترجم في صورة توسيع استخدام اللغة العربية في الوثائق والمعاهدات الدولية، وفي التدريب الدبلوماسي، وفي النظام الأكاديمي للمنظمات الدولية. فالدراسات الحديثة تشير إلى أن اللغة

---

(١) تشير البيانات الحديثة إلى أن اللغة العربية تحتل المركز الخامس عالميًا من حيث عدد الناطقين بها، وهي لغة رسمية في ٢٢ دولة، إلا أن تمثيلها في النظام الدولي ما زال دون المستوى المطلوب مقارنة بحضورها الجغرافي والثقافي.

مشار اليها في ذلك:-

UNESCO, World Atlas of Languages, 2022.

(2) United Nations General Assembly, Resolution 3190 (XXVIII), "Inclusion of Arabic among the official and working languages of the General Assembly and its Main Committees," adopted 18 December 1973.

The resolution marked a milestone in linguistic diplomacy by officially recognizing Arabic as one of the six official UN languages. It was followed by a gradual extension to other UN bodies, reflecting both political and cultural acknowledgment of the Arab world's global significance.

(3) UNESCO, World Report on Cultural Diversity: Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue, Paris, 2009, p. 87. The report emphasizes that linguistic diversity is "an essential component of cultural diversity" and that multilingualism within international organizations enhances cultural equity and democratic participation.

(4) UNESCO, "World Arabic Language Day," Official Website, available at: https://www.unesco.org/en/days/arabic-language The celebration of Arabic Language Day each year serves as both a symbolic and practical reminder of the language's importance to world heritage and intercultural understanding.

الإنجليزية تهيمن على أكثر من ٧٠% من الوثائق الرسمية الصادرة عن المنظمات الدولية، بينما تمثل العربية نسبةً لا تتجاوز ٧% فقط، وهو ما يعكس عدم التكافؤ اللغوي في الساحة الأممية[١].

ومن ثم، فإن تعزيز الاعتراف الدولي بالعربية يقتضي تبني سياسة لغوية عربية موحدة تتبناها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بهدف توسيع نطاق تمثيل العربية في المؤتمرات والهيئات الدولية، وإنشاء آلية متابعة دائمة لدى الأمم المتحدة واليونسكو لضمان استخدام اللغة العربية في جميع الأنشطة الرسمية، أسوةً باللغات الأخرى. كما يجب دعم المبادرات الأكاديمية لترجمة الوثائق القانونية الدولية إلى العربية، وتطوير الكفاءات الدبلوماسية واللغوية للعاملين في المنظمات الدولية من الدول العربية[٢]. إن اللغة العربية ليست مجرد تراث لغوي بل مكوّن أساسي من مكونات الشرعية الثقافية الدولية، وإن الاعتراف الدولي بها لا ينبغي أن يُنظر إليه كامتياز ثقافي، بل كحقّ لغوي مستند إلى مبدأ المساواة في الكرامة الإنسانية، الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن هنا فإن مستقبل الحماية الدولية للغة العربية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تحويل هذا الاعتراف من مستوى رمزي إلى مستوى عملي ومؤسسي شامل.

المطلب الثاني

تطوير السياسات التعليمية والثقافية

"Developing Educational and Cultural Policies"

تُعد السياسات التعليمية والثقافية الركيزة الأساسية في أيّ مشروع يروم تعزيز مكانة اللغة العربية على المستويين الوطني والدولي، إذ تُترجم هذه السياسات إلى أدواتٍ عملية تحفظ للعربية دورها في التعليم، والإدارة، والإنتاج العلمي، والإبداع الثقافي. ومن الملاحظ أن معظم الدول العربية ما زالت تعاني من ضعف في التخطيط اللغوي المتكامل، حيث تفتقر المؤسسات التربوية والثقافية إلى رؤية استراتيجية موحدة تراعي التحولات الرقمية والعلمية المتسارعة.[٣]

(1) David Crystal, Language Death (Cambridge University Press, 2000), 45–48. Crystal explains that linguistic hegemony in international organizations often leads to the marginalization of other official languages, including Arabic, unless sustained institutional policies are implemented to ensure equality of use.

(٢) تدعو الإستراتيجية إلى "تدويل اللغة العربية عبر إنشاء مرصد لغوي عربي في الأمم المتحدة" لمتابعة التزام المنظمات باستخدام العربية في أعمالها الرسمية، وتوصي بتأسيس برامج ترجمة وتدريب للعاملين العرب في المؤسسات الدولية لضمان التمثيل الفاعل للعربية.

مشار اليها في ذلك:-

League of Arab States, Arab Strategy for the Promotion of the Arabic Language in International and Regional Organizations, Cairo, 2020.

(3) Abdalla Uba Adamu Elimam, "Language Policy and Planning in the Arab World: Challenges and Prospects," Arab World English Journal 9, no. 4 (2018): 345–347. (The author analyzes Arab states' fragmented language policies and stresses the need for national planning mechanisms.)

إن تطوير هذه السياسات يتطلب إعادة النظر في المناهج الدراسية لتصبح اللغة العربية أداةً للفكر والبحث العلمي، لا مجرد وسيلة تلقين أو مادةٍ للحفظ. فالتجارب الدولية تُظهر أن الدول التي جعلت لغاتها الوطنية محورًا للمنظومة التعليمية، استطاعت بناء نهضة معرفية حقيقية. وينبغي أن تُدمج مهارات الكتابة الأكاديمية باللغة العربية في جميع المراحل الدراسية، وأن تُعتمد مناهج حديثة تواكب تطورات التربية الرقمية وتدعم المحتوى العربي الرقمي.[١]

كما أن تأهيل الكوادر التعليمية يمثل أحد مفاتيح الإصلاح. فالمعلم هو الركيزة الأولى في نقل الوعي اللغوي إلى الأجيال الجديدة، ومن دون تدريبٍ مستمرٍ على أساليب التعليم الحديثة، سيظل التعليم بالعربية تقليديًا ومنغلقًا على نفسه.[٢]

لذلك يجب إنشاء مراكز وطنية لتدريب المعلمين على مهارات الكتابة العلمية والبحث باللغة العربية، وتشجيع النشر باللغة العربية في الدوريات الأكاديمية، وربط الترقيات الأكاديمية والوظيفية بمستوى الكفاءة في استخدام اللغة العربية.[٣]

كذلك ينبغي إصلاح السياسات الثقافية والإعلامية لتكمل الدور التربوي؛ فالإعلام والتعليم شريكان في صياغة الوعي الجمعي. إن ضعف المحتوى الثقافي العربي في الوسائط الحديثة، مقارنة باللغات الأجنبية، يعكس غياب سياسة موحدة لدعم الإنتاج الثقافي بالعربية. من هنا تبرز أهمية الشراكة بين وزارات الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي، لإطلاق مبادرات وطنية وإقليمية لتعزيز القراءة باللغة العربية، ودعم الترجمة والنشر الرقمي، وإنشاء جوائز تشجع الكتابة الإبداعية والأكاديمية باللغة العربية.[٤]

ويُضاف إلى ذلك ضرورة تمويل مشروعات التعريب والتكنولوجيا اللغوية. فالدعم المالي هو المحرك الحقيقي لأي نهضة لغوية، وهو ما تؤكد عليه تقارير اليونسكو والألكسو التي تدعو إلى تخصيص موازنات سنوية لتطوير البرمجيات التعليمية باللغة العربية، وإنشاء قواعد بيانات لغوية تخدم الباحثين وصناع القرار[٥] فحين تتبنى الدولة سياسة لغوية واضحة وممولة، تصبح اللغة العربية جزءًا من مشروع التنمية الشاملة لا مجرد هوية رمزية.[٦]

(1) Ibid., 347.
(2) ALECSO (Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization), *Strategy for the Promotion of the Arabic Language 2018–2030* (Tunis: ALECSO, 2018), 12–14. (An official regional document setting out a roadmap for integrating Arabic into national education systems.)
(3) Ibid., 15.
(4) UNESCO, The Arab States Report on Language and Education: Challenges and Reforms (Paris: UNESCO, 2016), 22–25. (UNESCO emphasizes linking cultural and educational policies to protect linguistic diversity.)
(5) Ibid., 27.
(6) Fernand de Varennes, "Language Rights as Human Rights: A New Approach," Human Rights Law Review 3, no. 2 (2003): 249–250.

وفي النهاية، فإن تطوير السياسات التعليمية والثقافية الداعمة للغة العربية لا يقتصر على وضع الخطط أو إصدار القرارات، بل يقوم على إرادة سياسية واضحة ورؤية مؤسسية تشاركية تجمع بين التعليم، والثقافة، والإعلام، والبحث العلمي. ومن دون هذا التكامل ستظل الجهود مجزأة وغير قادرة على مواجهة التحديات التقنية والعولمية التي تهدد حضور اللغة العربية في الفضاء العالمي.[١]

المطلب الثالث

توظيف التكنولوجيا في خدمة اللغة العربية

"Utilizing Technology in the Service of the Arabic Language"

أصبحت التكنولوجيا في العصر الحديث أحد أهم الأدوات لتحديد مصير اللغات وبقائها أو اندثارها، إذ لم تعد اللغة مجرد وسيلة تواصل اجتماعي، بل أصبحت وسيلة تفاعل رقمي ومعرفي في فضاء عالمي مفتوح. ولعل اللغة العربية اليوم تواجه تحديًا مزدوجًا: فهي من جهة لغة ذات تراث حضاري وثقافي عريق، ومن جهة أخرى ما زالت تسعى لتأمين مكانة قوية في الفضاء الرقمي والتكنولوجي الذي تهيمن عليه اللغات الأجنبية. ومن هنا، فإن توظيف التكنولوجيا في خدمة اللغة العربية يمثل أحد أهم المسارات المستقبلية لتعزيز الحماية الدولية لهذه اللغة ضمن المنظومة الثقافية العالمية[٢].

لقد غيّرت الثورة الرقمية طبيعة استخدام اللغة في المجتمع. فأصبح التعليم، والإدارة، والإعلام، والتجارة، وحتى العدالة، تعتمد بصورة متزايدة على التطبيقات والمنصات الرقمية. وإذا لم تكن اللغة العربية حاضرة في هذه المجالات الرقمية، فإنها مهددة بالتهميش الفعلي. لذلك، فإن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتقنيات اللغوية أصبح ضرورة وجودية للغة العربية، وليس ترفًا ثقافيًا. كما يشير بعض الباحثين إلى أي أن بقاء اللغة في العصر الرقمي مرتبط بقدرتها على التكيف مع التكنولوجيا وإنتاج محتوى رقمي واسع بها.

"the survival of a language in the digital age depends on its adaptability to new technologies and the availability of digital content" [3] .

أولًا: الحوسبة اللغوية والمعالجة الآلية للغة العربية

(1) ALECSO, Strategy for the Promotion of the Arabic Language 2018–2030, 31.
(Short form used here, as the same source appeared earlier but not immediately preceding this note).
(2) UNESCO, World Report on Cultural Diversity and Linguistic Rights in the Digital Era (Paris: UNESCO Publishing, 2019), 41–43.
(3) David Crystal, Language and the Internet (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 24.

تُعد الحوسبة اللغوية (Computational Linguistics) أحد المجالات الأكثر تأثيرًا في تطوير أدوات اللغة العربية. فقد أصبح بالإمكان اليوم تحليل النصوص العربية آليًا، وبناء معاجم رقمية وقواعد بيانات لغوية ضخمة تُستخدم في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والترجمة الآلية. وقد حققت مشاريع مثل "مشروع صخر للمعالجة الآلية للغة العربية" و"مبادرة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية" خطوات مهمة في رقمنة التراث اللغوي.(١)

ومع ذلك، تظل العربية بحاجة إلى دعم مؤسسي أكبر في مجالات التعلّم الآلي (Machine Learning) والترجمة العصبية (Neural Translation) وتحليل الخطاب الآلي (Automatic Discourse Analysis)، حتى تتمكن من مجاراة اللغات التي تتوفر لها قواعد بيانات رقمية أوسع. فالتقنيات اللغوية الحديثة تعتمد على البيانات الضخمة (Big Data) والتعلّم العميق(Deep Learning) ، وهو ما يجعل الحاجة إلى مشاريع لغوية عربية رقمية ضخمة أمرًا لا مفر منه.(٢)

ثانيًا: التعليم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية

لقد أدّى انتشار التعليم الإلكتروني إلى فتح آفاق جديدة لتعليم اللغة العربية للناطقين بها ولغير الناطقين. فظهور المنصات مثل "رواق"، "إدراك"، و"نون أكاديمي" مكّن الملايين من دراسة اللغة العربية عبر الإنترنت بطريقة تفاعلية. وتشير تقارير اليونسكو إلى أي أن المنصات التعليمية الرقمية تُعد أدوات أساسية لحفظ ونشر التنوع اللغوي عالميًا

"Digital learning platforms are key vehicles for preserving and disseminating linguistic diversity" (3).

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الذكاء الاصطناعي في تطوير نظم تعليمية ذكية قادرة على تصحيح النطق، وتحليل الأساليب الكتابية، وتخصيص المحتوى التعليمي بحسب مستوى المتعلم. وقد بدأت بعض الشركات العربية، مثل "عين" و"مدرستي"، في توظيف هذه التقنيات لتطوير بيئات تعلم افتراضية تدعم العربية في مختلف المراحل الدراسية. ومع ذلك، تبقى الحاجة ماسة إلى سياسات عربية مشتركة تشجع البحث العلمي التطبيقي في مجال التكنولوجيا اللغوية، وتربط الجامعات بمراكز الابتكار التكنولوجي.(٤)

ثالثًا: المحتوى العربي الرقمي وتمكينه عالميًا

(1) ALECSO, Strategy for the Promotion of the Arabic Language 2018–2030 (Tunis: ALECSO, 2018), 52–53.
(2) Ibid., 55.
(3) UNESCO, Guidelines on Digital Learning and Linguistic Inclusion (Paris: UNESCO, 2020), 17.
(4) League of Arab States, Arab Strategy for Digital Transformation and Knowledge Economy 2022–2030 (Cairo: LAS Publications, 2022), 38–40.

يُعد المحتوى العربي على الإنترنت مؤشرًا حاسمًا على حضور اللغة في الفضاء الرقمي. وعلى الرغم من أن اللغة العربية تُصنّف ضمن أكثر عشر لغات استخدامًا على الإنترنت، إلا أن نسبة المحتوى العربي ما تزال متدنية مقارنة بحجم المتحدثين بها. وتشير الدراسات إلى أن أقل من ٥% من المحتوى الإلكتروني العالمي متاح بالعربية.(١)

هذا الواقع يتطلب تحركًا مؤسسيًا عربيًا ودوليًا لتشجيع الإنتاج الرقمي باللغة العربية، سواء في المجالات العلمية أو الثقافية أو الترفيهية. فإطلاق مبادرات لدعم الترجمة الرقمية، وإنشاء "محركات بحث عربية" متخصصة، وتمويل المنصات الإعلامية الرقمية العربية، كلها خطوات ضرورية لتكريس مكانة العربية في المشهد العالمي.

وكما تقول الباحثة نادين إبراهيم:

"Arabic digital content is not only a linguistic necessity, but also a cultural right for Arab-speaking communities in the information society."(2)

ومن هذا المنطلق، يصبح توظيف التكنولوجيا في خدمة اللغة العربية ليس فقط مسألة تطوير لغوي، بل قضية حقوق ثقافية دولية تندرج ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخاصة الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف السادس عشر (بناء مجتمعات سلمية وشاملة تحترم التنوع الثقافي).(٣)

الخاتمة

لقد أتاح هذا البحث دراسة الحماية الدولية للغة العربية في ضوء القانون الدولي العام، وتحليل الوضع القانوني الحالي للغة، والتحديات التي تواجهها، والآفاق المستقبلية لتعزيز مكانتها. وتبين من خلال الدراسة أن اللغة العربية، على الرغم من مكانتها المتميزة كلغة رسمية في الأمم المتحدة وفي المنظمات الإقليمية، تواجه تحديات كبيرة تتمثل في محدودية الحماية القانونية المباشرة، وتأثير العولمة الثقافية واللغوية، والقصور في السياسات الوطنية والدولية الداعمة لاستخدامها، خاصة في المجالات الرقمية والتعليمية والثقافية.

كما أظهرت الدراسة أن الإطار القانوني الدولي القائم، وإن كان يوفر حماية عامة للتنوع الثقافي واللغوي، إلا أنه لا يخصص آليات تنفيذ واضحة لحماية اللغة العربية، مما يقتضي ضرورة تطوير السياسات

(1) Mohamed Al-Khidir, "The State of Arabic Digital Content: Challenges and Opportunities," Journal of Arab Information Studies 7, no. 1 (2020): 19–22.
(2) Nadine Ibrahim, "Arabic in the Digital Sphere: Between Presence and Marginalization," Global Media Journal 12, no. 3 (2021): 101.
(3) United Nations, Sustainable Development Goals Report 2023 (New York: UN, 2023), 89–91.

القانونية والثقافية الدولية لتكون أكثر فاعلية. ومن هنا جاءت توصيات البحث بضرورة تبني اتفاقية دولية خاصة بالعربية، وتعزيز حضورها في الفضاء الرقمي، وتفعيل الدور المؤسساتي للمنظمات الإقليمية والدولية، ودعم الدراسات والبحوث العلمية التي تسهم في صون مكانتها على المستويين الأكاديمي والثقافي.

إن الحماية الدولية للغة العربية ليست مجرد واجب ثقافي أو قانوني، بل هي جزء من حماية الهوية الحضارية والحق في التنوع الثقافي للإنسانية جمعاء، إذ أن صون اللغة يمثل صونًا للتراث الإنساني والقيم الحضارية للأمة العربية، ويعكس الالتزام بمبادئ العدالة والكرامة الإنسانية على المستوى الدولي.

وفي الختام، لا يسع الباحثَ إلا أن يتوجه بالحمد والشكر إلى الله العليّ القدير، الذي وفّقه لإتمام هذا العمل، وسدّد خطاه في بحثه وسعيه، راجيًا أن يكون هذا الجهد المتواضع خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي؛ إنه نعم المولى ونعم النصير.

والله وليّ التوفيق...

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ...

اولاً: النتائج

في ضوء ما سبق توصل الباحث الي عده نتائج نذكرها علي النحو التالي :

١-إن الحماية القانونية للغة العربية على المستوى الدولي ما تزال ضمنية وغير مباشرة، ولا ترقى إلى مستوى الحماية الصريحة المقررة للغات أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية.

٢-لم تصدر حتى الآن اتفاقية دولية خاصة بحماية اللغة العربية رغم كونها إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٣-تعتمد معظم الدول العربية في حماية اللغة على التشريعات الوطنية أكثر من الالتزامات الدولية، مما يؤدي إلى تباين في درجات الحماية من دولة لأخرى.

٤-تُعد اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من أبرز الأدوات التي يمكن توظيفها لدعم العربية قانونيًا، لكنها تظل عامة وغير ملزمة بآليات تنفيذ محددة.

٥-تشكل التكنولوجيا الرقمية والعولمة اللغوية تهديدًا مباشرًا لاستدامة اللغة العربية، خاصة في مجالات البحث العلمي والمحتوى الرقمي.

٦-رغم هذه التحديات، فإن هناك اتجاهًا متزايدًا في المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الإيسيسكو، نحو تفعيل برامج لحماية اللغة العربية وتعزيز حضورها في المؤسسات الدولية.

ثانياً: التوصيات

وانطلاقًا من النتائج المتقدمة، يُوصي الباحث بما يلي:

١-اطلاق مبادرة دولية برعاية الأمم المتحدة أو اليونسكو لإبرام اتفاقية خاصة بحماية اللغة العربية ضمن إطار حماية التنوع اللغوي العالمي.

٢-تضمين اللغة العربية في السياسات الرقمية العالمية، وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتعليم الإلكتروني والمحتوى المفتوح، لضمان حضورها في الفضاء الرقمي.

٣-تعزيز التنسيق بين الدول العربية لتبني موقف موحد داخل المنظمات الدولية بشأن ضرورة صون اللغة العربية كلغة رسمية وعاملة في الأجهزة الأممية.

٤-دعم البحوث والدراسات القانونية التي تتناول العلاقة بين اللغة وحقوق الإنسان الثقافية، لإرساء أساس فقهي متين للحماية القانونية للغة العربية.

٥-إدراج مبدأ "السيادة اللغوية" ضمن التشريعات الوطنية للدول العربية بوصفه جزءًا من الأمن القومي الثقافي.

٦-العمل على إدماج اللغة العربية في الاتفاقيات المستقبلية التي تنظم الذكاء الاصطناعي والاتصال الدولي بوصفها عنصرًا من عناصر التنوع الثقافي واللغوي العالمي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1) Crystal, David. English as a Global Language. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
2) Crystal, David. Language Death. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
3) Crystal, David. Language and the Internet. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.
4) de Varennes, Fernand. Language Rights and Human Rights: The Role of Language in the Promotion of Equality and Non-Discrimination. The Hague: Kluwer Law International, 2004.

5) de Varennes, Fernand. “Language Rights as Human Rights: A New Approach.” Human Rights Law Review 3, no. 2 (2003): 237–252.
6) Ngũgĩ wa Thiong'o. Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature. London: Heinemann, 1986.
7) Pierre Bourdieu. Outline of a Theory of Practice. Cambridge: Cambridge University Press, 1977.
8) Pierre Bourdieu. Language and Symbolic Power, trans. Gino Raymond and Matthew Adamson. Cambridge: Polity Press, 1991.
9) Phillipson, Robert. Linguistic Imperialism. Oxford: Oxford University Press, 1992.
10) Al-Issa, Ahmad. “Sociolinguistic Perspectives on Arabic Language Policy in Education.” In Language Policy in the Middle East, edited by Kaplan & Baldauf. Springer, 2007.

ثانياً: الدوريات والمقالات

1) Abdel-Rahman, Hassan. “Language and Power: The Politics of Arabic in International Organizations.” Journal of Language Policy and Planning 11, no. 2 (2021): 87–105.
2) Hamel, Rainer Enrique. “Language Policy and the Status of Arabic in the Global Knowledge Economy.” International Journal of the Sociology of Language 269 (2021): 55–78.
3) Khaled Al-Fadly. “Arabic Language and Globalization: Between Identity and Modernity.” Journal of Cultural Studies 12, no. 2 (2019): 114–118.
4) Mohamed Al-Khidir. “The State of Arabic Digital Content: Challenges and Opportunities.” Journal of Arab Information Studies 7, no. 1 (2020): 19–22.
5) Rania Habib. “Digital Linguistic Discrimination: The Case of Arabic.” Journal of Language and Technology 9, no. 2 (2021): 97–104.
6) Fernand de Varennes. “The Digital Divide and Linguistic Human Rights.” International Journal on Minority and Group Rights 25, no. 3 (2018): 263–268.
7) Elimam, Abdalla Uba Adamu. “Language Policy and Planning in the Arab World: Challenges and Prospects.” Arab World English Journal 9, no. 4 (2018): 345–347.
8) Patrick Thornberry. International Law and the Rights of Minorities. Oxford: Oxford University Press, 1991.

ثالثاً: المعاهدات والمواثيق الدولية

1) African Union. African Charter on Human and Peoples' Rights, 27 June 1981, Article 17. https://au.int/en/treaties.
2) African Union. Constitutive Act of the African Union, adopted in Lomé on 11 July 2000, Article 25.
3) League of Arab States. Arab Charter on Human Rights, 22 May 2004, Article 25. https://treaties.un.org.
4) Organization of Islamic Cooperation (OIC). Charter of the Organization of Islamic Cooperation, 2008, Article 45.
5) United Nations. International Covenant on Civil and Political Rights, 16 December 1966, Article 27. https://treaties.un.org.
6) United Nations. International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, adopted 16 December 1966, entered into force 3 January 1976, Article 15.
7) United Nations. Official Languages of the United Nations. https://www.un.org/en/sections/about-un/official-languages/.
8) UNESCO. Convention on the Protection and Promotion of the Diversity of Cultural Expressions, Paris, 20 October 2005, Articles 1–3. https://unesdoc.unesco.org.
9) Council of Europe. European Charter for Regional or Minority Languages, ETS No. 148, Strasbourg, 5 November 1992.
10) Council of Europe. Framework Convention for the Protection of National Minorities, ETS No. 157, Strasbourg, 1 February 1995.

رابعاً: قرارات الأمم المتحدة والتقارير الرسمية

1) United Nations General Assembly. Resolution 3190 (XXVIII), Inclusion of Arabic among the Official and the Working Languages of the General Assembly and its Main Committees, 18 December 1973. https://undocs.org/en/A/RES/3190(XXVIII).
2) Boutros Boutros-Ghali. An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping. New York: United Nations, 1992.
3) UNESCO. Records of the General Conference, 18th Session. Paris: UNESCO, 1974.
4) FAO. Constitution and Basic Texts of the Food and Agriculture Organization of the United Nations. Rome: FAO, 1999, Article XIII.

5) United Nations. Six Official UN Languages. languages.un.org

خامساً: التعليقات العامة والتفسيرات

1) UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights. General Comment No. 21: Right of Everyone to Take Part in Cultural Life, UN Doc. E/C.12/GC/21 (2009), para. 49.
2) Human Rights Committee. General Comment No. 23: The Rights of Minorities (Article 27), CCPR/C/21/Rev.1/Add.5 (1994), para. 6.

سادساً: التصريحات والإعلانات غير الملزمة قانونيًا (Soft Law)

1) UNESCO & PEN International. Universal Declaration of Linguistic Rights, Barcelona, 6 June 1996, Articles 7–9. https://web.gencat.cat/goib.
2) UNESCO. Report on the Application of the Universal Declaration of Linguistic Rights, 1999.

سابعاً: التقارير والدراسات الحديثة

1) ALECSO. Strategy for the Promotion of the Arabic Language 2018–2030. Tunis: ALECSO, 2018.
2) ALECSO. The Comprehensive Strategy for the Arabic Language. Tunis: ALECSO, 2019.
3) ALECSO. Future Vision for Arabic Language Policies in the Arab World. Tunis: ALECSO, 2021.
4) League of Arab States. Arab Strategy for the Promotion of the Arabic Language in International and Regional Organizations. Cairo: LAS Publications, 2020.
5) League of Arab States. Arab Strategy for Digital Transformation and Knowledge Economy 2022–2030. Cairo: LAS Publications, 2022.
6) UNESCO. World Report on Cultural Diversity: Digital Futures. Paris: UNESCO Publishing, 2023.
7) UNESCO. World Languages Report, 2022.
8) UNESCO. World Report: Investing in Cultural Diversity and Intercultural Dialogue. Paris: UNESCO Publishing, 2009.
9) UNESCO. Arabic Language in the Digital Age: Report of the Arabic Language Observatory. Paris: UNESCO, 2020.
10) UNESCO. Arabic Language in the Digital Age: Challenges and Opportunities. Doha: UNESCO Office for the Gulf States, 2021.

11) UNESCO. The Arab States Report on Language and Education: Challenges and Reforms. Paris, 2016.
12) UNESCO. Guidelines on Digital Learning and Linguistic Inclusion. Paris, 2020.
13) UNESCO. World Report on Cultural Diversity and Linguistic Rights in the Digital Era. Paris: UNESCO Publishing, 2019.
14) UNESCO. World Arabic Language Day. https://www.unesco.org/en/days/arabic-language.

ثامناً: المصادر الرقمية والإحصاءات

1) Internet World Stats. “Languages of the Internet – 2023 Statistics.” https://www.internetworldstats.com/stats7.htm
2) Unicode Consortium. Arabic Script Technical Report No. 9, updated 2023.
3) United Nations. Sustainable Development Goals Report 2023. New York: UN, 2023.
4) UNESCO. World Atlas of Languages, 2022.